الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

تطور المذهب الحنفي

في العصر العباسي (132-656هـ/750-1258م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ القرون الوسطى.

إعداد الطالبة:

– نجاة لبوخ

تحت إشراف الأستاذة:

– عبد الغني حروز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
جمال البوص	أستاذ مساعد أ	رئيسا
عبد الغني حروز	أستاذ مساعد أ	مشرفا
جمال بن مجدوب	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية 1436-1437 هـ/ 2015-2016 م

بسم الله الرحمان الرحيم

إهـــــــــداء

أقدم هذا العمل الذي هو ثمرة جهودي العلمية

إلى أمي وأبي الذين قدما زهرة شبابهما في العمل والصبر لتذليل

مشاق الحياة سعيا منهما امدي بكل المساعدات لإنجاح مساري الدراسي

دون نسيان إخوتي ذكورا منهم وإناثا

الى نصفي الآخر زوجي فاروق

وإلى زملاء الدراسة

شكر وعرفان

نحمد المولى العلي القدير على توفيقه وعونه لنا في اتمام هذا العمل المتواضع

وإنه لشرف لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل

"حروز عبد الغني"

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، وقدم لي يد العون والمساندة، ولم يبخل علي بوقته وجهده، فكان لإرشاداته الأثر الكبير في انجاز هذا العمل.

كما أتوجه بشكري الى الذين أفادوني بنصائحهم القيمة والذين زودوني بالمادة العلمية.

كما أتقدم بشكري الخالص الى كل عمال المكتبات، وأخص بالذكر مكتبة **روان للخدمات الجامعية** وعلى رأسها الزميل **عبد المنعم بركاتي** الذي سهر على انجاز هذا العمل وإخراجه على هذه الحلة.

مقدمة

مقدمة:

حمل النبي (ص) وأصحابه الأوفياء لواء الدين، والدعوة إليه وسعوا لنشرها في كافة أصقاع العالم الإسلامي إلا أنه بوفاتهم اشتدت الحاجة للمزيد من الاجتهاد والاستنباط، فظهر رجال من التابعين وتابعيهم نذروا أنفسهم لخدمة الدين وتبيين أحكامه للناس وضعوا قواعد وضوابط مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله (ص) وأقوال الصحابة، إلا أنه كثر المجتهدون واختلفت الآراء وتشعبت الأفكار فكان ظهور المذاهب نتيجة حتمية لتلك الحركة العلمية الدءوبة ولعله كان أول المذاهب الفقهية وأقدمها هو المذهب الحنفي، الذي بدأت نشأته بالكوفة وبغداد وبعدما وضع أسسه ومعالمه الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الذي اتخذ من السنة النبوية المنقولة عن الرسول (ص) مصدر ثاني من مصادر التشريع بعد كتاب الله سبحانه وتعالى وذلك لقوله:«آخذ بكتاب الله إذا وجدت فيه الحكم وإلا بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم».

أخذ المذهب الحنفي في البروز في حياة الإمام أبو حنيفة النعمان إلا أنه بعد وفاته لم يفل كباقي المذاهب الأخرى التي انتشرت واضمحلت بموت صاحبها بل توسع وانتشر في أقطار مختلفة من العالم الإسلامي وانتشر خبره في الآفاق وأقبل الناس عليه من كل حدب وصوب، تعلما وتفقها وتفقيها وتعبد الله عز وجل، حتى أصبح في عصر الدولة العباسية المذهب الرسمي لها إن هذه المكانة التي حظي بها المذهب الحنفي لم تكن بمحض الصدف بل كانت ورائها حملة من العوامل والاعتبارات، ولعل هذا الذي يدفعني إلى طرح عدة إشكالات منها:

- كيف تطور المذهب الحنفي في العصر العباسي؟
- من هو الإمام أبي حنيفة النعمان وكيف نشأ المذهب الحنفي؟.
- وما هي أهم العوامل التي ساعدت في نشأة وتطور المذهب الحنفي في عصر الدولة العباسية؟.

ولعل الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هي:

الوقوف على أولى المذاهب الفقهية وأقدمها والاحاطة إلى مميزاته التي جعلته المذهب الرائد في الدولة العباسية على غرار المذاهب الأخرى، إلى جانب، أن بعض جزئيات هذا الموضوع لا تزال متناثرة في كتب المذاهب المختلفة فرغبت في جمعها وترتيبها ليسهل بذلك الوقوف عليها لمن أراد من الباحثين، ولعل قيمة الموضوع قد ترجع للفترة الزمنية المحصورة بين 132 هـ/ 656 هـ التي عرف فيها المشرق الإسلامي دخول أولى المذاهب المذهب الحنفي، وتبنيه من قبل الخلافة العباسية ولقي هذا المذهب من طرف الفقهاء والمشايخ رواجا كبيرا الذي كانت له يد العون في تطويره وانتشاره.

1-أهمية الموضوع:

- للموضوع أهمية تاريخية كبيرة فهو يعالج فترة تطور المذهب الحنفي، في تاريخ المشرق الإسلامي، فهو يطلعنا على التغيرات التي طرأت نتيجة دخول المذهب الحنفي إلى الدولة العباسية وعلى أهم الأطوار والمراحل التي مر بها المذهب الحنفي، كما للموضوع أهمية في الوقوف على محاولة تمكين القارئ من الإطلاع على المذهب الحنفي ومدى تأثيره على المشارقة.

2-أهداف البحث:

- تكمن أهداف البحث في الإجابة عن التساؤلات سابقة الذكر، ويمكن حصر هذه الأهداف في: محاولة إيجاد طريق يمكن من خلاله تسليط الضوء على فترة وجود المذهب الحنفي والوقوف على أهم التطورات التي شهدها المذهب الحنفي خلال هذه الفترة الوقوف على أهم مناطق والمواقع انتشار المذهب الحنفي.

3-المنهج المتبع:

- اعتمدت في بحثي هذا على المنهج التاريخي الوصفي لأنه الأنسب لوصف الأحداث التاريخية، بالإضافة إلى المنهج التحليل، لتحليل ما يجب تحليله والوصول في الأخير إلى نتائج رايتها أنها تخدم بحثي.

4-**خطة البحث:**

- نظرا للمادة التي توافرت لدي، قسمت بحثي هذا إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

- **مقدمة:** وفيها التعريف بالموضوع وإبراز أهم الإشكاليات المتعلقة بها، والمناهج المعتمدة للإجابة عنها ثم عمدنا إلى توزيع البحث إلى مدخل وفصلين.

- **المدخل:** تكلم عن نشأة المذهب الحنفي.

- **الفصل الأول:** تطرقت فيه إلى سيرة الإمام أبي حنيفة النعمان بإيجاز تعرضت خلاله إلى نسبه وبيئته، التي نشأ فيها كما ذكرت أشهر مؤلفاته وأخيرا وفاته، وكعنصر ثاني في هذا الفصل تكلمت عن أصول مذهبه التي اعتمدها أبي حنيفة ودونها فيما بعد تلاميذه، وكعنصر ثالث في هذا الفصل على أبرز رجال المذهب الحنفي.

- **الفصل الثاني:** بدأت الدراسة ببيان أثر تلامي أبو حنيفة على تطور المذهب الحنفي، والتي ساهمت في تطورها إلى جانب أهم عوامل انتشار المذهب، إلى جانب أهم علماء المذهب الحنفي، وأهم المراحل التي مر بها والتي توجت بأعمال تلامذته والتي كان لها عظيم الأثر والفضل في انتشاره.

- **خاتمة:** وهي الحويصلة التي تنتهي بها كل بحث علمي وتشتمل على جملة من الاستنتاجات والخلاصات.

- **الدراسات السابقة:** وقد اعتمدت في مشروع بحثي على بعض الدراسات السابقة التي أفادتني والتي من بينها:

- أحمد تيمور باشا: المذاهب الفقهية الأربعة، دار الآفاق العربية، المكتبة الإسكندرية، ط1، 1421 هـ- 2001م.

- محمد الخضري: تاريخ التشريع الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414 هـ-1994م.

- **نقد وتحليل لأهم المصادر والمراجع:** اعتمدت في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع التي اختلفت من حيث المادة وهي كالتالي:

1- كتب الطبقات والتراجم والسير:

- بمعنى أنها تهتم بالتأريخ للأعلام المسلمين، من مختلف المذاهب والمهن والوظائف، وأهمها كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي حافل بالتفاصيل رغم ما يأخذ عليه وإغراقه في تحسس، في دخوله في مناقشات ومعارك لدى المترجم التي مكانها علوم العقيدة والتوحيد وانشغاله بتصنيف صاحب الترجمة من حيث اقترابه وابتعاده عن السنة كما يعتنقها الذهبي، كما أن تراجمه تطول وتقتصر تبعا لإعجابه أو نفوره من صاحب الترجمة وقد استفدت منه في الإخبار والنصوص التي توضح بعض أعلام المذهب الحنفي.

- نجد كتاب الجواهر المضيئة للقريشي وكتاب ترتيب المدارك للقاضي عياض والديباج المذهب لابن فرحون اللذين كان لهم الفضل في ترجمة جل أعلام المذهب وكذا بعض أعمالهم.

- أبو إسحاق الشرازوي الشافعي: طبقات الفقهاء، تحقيق احساس عباس وقد أفادني في ذكر أبرز رجال أبو حنيفة وكذلك كتاب أبي عبد الله الحسين بن علي الصميري في أخبار أبي حنيفة وأصحابه.

2- كتب التاريخ العام:

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي وهو خلاف ما قد يوحي إليه عنوانه فهو موسوعة تناولت جل ما يخص بغداد وغير بغداد حيث توصل فيه الخطيب أثناء عرض تراجمه بما يمكن أن نصفه بأنه تاريخ للدولة الإسلامية عامة.

- شذرات الذهب في ذكر من ذهب لابن عماد الحنبلي والديباج المذهب لابن ضرحون اللذين كان أكثر نفعا في هذا البحث لكونهما تطرقا في كتابهما إلى إيراداوج التفاصيل والمعلومات المهمة.

3- **كتب الجغرافيا:**

- لعل أهم مصدران اعتمدت عليها واللذين ساهما في إثراء هذا الموضوع والتعريف بالمعالم والأماكن هما: معجم البلدان ياقوت وكتاب البلدان لليعقوبين وما زادهما أهمية هو ذكر مصنفات لأهم الشخصيات والأعلام الذين نبغوا في كل مكان يتعرضان لهما.

- **مصادر أخرى:** إلى جانب كل هذه المصادر اعتمدت أيضا على كتاب "الجامع لأحكام القرآن" لـ"أبي عبد الله القرطبي"، استفدت منه في التعريف بأصول المذهب الحنفي وإلى جانبه كتاب "ضحى الإسلام" لـ"احمد أمين"، والذي استفدت منه في معرفة أبرز رجال المذهب الحنفي.

- **المراجع:** للمراجع أهمية كبيرة للباحث، فهي تساعد الطالب على الإحاطة بالموضوع، والاستفادة منها والتي يمكن الاعتماد عليها. وكانت في طليعة المراجع التي اعتمدت عليها:

- التشريع الإسلامي لمحمد الخضري وكتاب أصول الفقه الإسلامي لمحمد مصطفى الشلبي. فهذين الكتابين من الدراسات التي أحاطت بأصول المذهب الحنفي إلى جانب بعض المجلات العلمية التي ضمنت عدد من الدراسات المتنوعة التي تناولت جوانب مختلفة من تاريخ المذهب الحنفي نذكر منها:

- مجلة إمام أبو حنيفة النعمان ومدرسة أصحاب الرأي في العراق بقلم عادل إسماعيل خليل.

- مجلة أئمة الفقه الإسلامي بقلم عبد الحميد الجندي، حيث أفادني بالتعريف بصاحب المذهب والأصول المذهبي.

- **الصعوبات والعراقيل:** لعل أهم الصعوبات التي عرقلت مسيرة بحثي هي:

- آفاق هذا الموضوع واسعة جدا ومسائله متشبعة وكثيرة يصعب لم شتاتها.

– مضان هذا الموضوع ليست منحصرة في كتب الفقه وغنما تتجاوز إلى كتب الأصول والقواعد والتحديث والتفسير والتاريخ وغيرها، مما يأخذ من الجهد والقوا أضعاف كثيرة.

– طبيعة الموضوع تقتضي قراءة واسعة في كثير من أمهات الكتب المذهب الكبيرة والتي لا تحصل إلا على القليل من المعلومات المهمة منها.

مدخل

نشأة المذهب الحنفي

لقد نشأ المذهب الحنفي في خضم تلك التحولات الكبرى التي بدأ يشهدها القرن الثاني للهجرة والتي ظهرت خاصة في العراق والشام ولم يكن جميعها على درجة واحدة من الوضوح والقوة والانتشار، كما أن هناك مذاهب فقهية غير هذه المذاهب والتي لم يكتب لها البقاء ولم يصل لها الاشتهار واعتراها الانقراض فاضمحلت بعضها في فترة قصيرة كمذهب سفيان الثوري **(ت 161 هـ- 777 م)**، وكما انتشر بعضها الآخر كالمذهب الحنفي، وتعود جذور المذهب الحنفي مؤسسه أبو حنيفة إلى بداية حركة التشريع الإسلامي، التي قام بها الصحابة رضوان الله تعالى عنهم خلال العصر الراشدي، لاسيما بعد انتشار الإسلام وتوسعه وتعرضه للكثير من القضايا الجديدة الدينية والتشريعية، كاختلاطهم في إصدار الأحكام[1]، واختلاط فيما ما روي من صحيح الأحاديث بما وضعه الكذابون، ونسبوه زورا إلى الرسول الله[2]، فكان لابد من مراعاتها والتعامل معها رغم أن الاهتمام كان منصبا على جمع القرآن الكريم وتفسيره وعلى الحديث وهما الأصلان الأساسيان للفقه الإسلامي. حيث انتشر المذهب الحنفي ببلاد المشرق الإسلامي وكان كل بلد كان للدولة العباسية سلطان فيه باعتباره مذهبها الرسمي وتعتبر كل من الكوفة وبغداد مركزين أساسيين لنشأته وتطوره وتركزه، حيث أن المعتنقين لمذهب الحنفي كانوا يلقبون أو يعرفون بالكوفيين أو العراقيين، وقد جاء انتشار المذهب الحنفي لضرورة تشريعية أملتها ظروف العصر في بيئة ذات أعراف وشعوب وثقافات[3].

وبذلك تمكن المذهب الحنفي من بث نفوذه في الدولة وانتشار مذهبه في بغداد وخارجها، ودام أكثر من خمسمائة سنة ابتداءا من عهد أبي يوسف قاضي القضاة في

---

[1] – ابن قتيبة الدينوري: المعارف، تحقيق: رضا ومحمد سويمي، دار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1955، ص497.

[2] – محمد مصطفى شلبي: المدخل في الفقه الإسلامي تعريفه وتاريخه ومذاهبه نظرية الملكية والعقد، ط10، الدار الجامعية، 1405 هـ- ص497.

[3] – محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص365.

بغداد. ويذكر أصحاب طبقات الحنفية أن هذا المذهب شاع في بلاد بعيدة ومدن عديدة إلى نواحي بغداد ومصر وبلاد فارس والروم، وأكثر بلاد الهند وبعض بلاد اليمن وغيرها[1].

ويبدو أن المذهب الحنفي دخل في صراع مع بعض المذاهب التي كانت لها أسبقية في دخوله إلى مناطق المشرق الإسلامي كالمذهب الثوري الذي تأسس على يد سفيان الثوري (97-161هـ) والمذهب الأوزاعي الذي تأسس على يد عبد الرحمان بن عمر بن محمد الأوزاعي (88-157هـ/707-774م) والمذهب الظاهري والمنسوب لداود بن علي الظاهري والمذهب المالكي والذي تأسس على يد مالك بن أنس في أواخر القرن الثاني للهجرة، فكانت للمذهب الحنفي الغلبة في بعض المناطق كالعراق وما وراء النهر حيث أزاح بعض هذه المذاهب وجعلها تنحصر حتى انتشر بعضها، مثل المذهب الظاهري والثوري وحاصر كما دخل المذهب الحنفي، في صراع مع المذهب الشافعي والمذهب الحنبلي إضافة إلى الشيعة، لأن كثرة المذاهب الفقهية والفرق الدينية والسياسية في هذه الفترة وصراعاتها وحركتها تمثلت في سمات الانبعاث الحضاري العربي الإسلامي واستجابة فكرية وتشريعية للتحديات التي واجهت هذا الانبعاث في دولة تنوعت أقاليمها وتعددت شعوبها، وهذا التنوع والتعدد والصراعات لم تقتصر على بلاد المشرق بل شمل بلاد المغرب أي كان للمذهب الحنفي تواجد ودور في ذلك الانبعاث الحضاري[2].

[1] – أحمد تيمور باشا: المذاهب الفقهية الأربعة، دار الآفاق العربية المكتبة الإسكندرية، ط1، 1421- 2001، ص51.

[2] – برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، ط1، 1329هـ، ص12.

الفصل الأول

انتشار وتطور المذهب الحنفي في العصر العباسي I (132هـ/232م)

أولا: الإمام أبو حنيفة مؤسس المذهب الحنفي.

ثانيا: أصول المذهب الحنفي.

ثالثا: أبرز رجال المذهب الحنفي.

أولا: الإمام أبو حنيفة مؤسس المذهب الحنفي:

الإمام أبو حنيفة من أعلام المسلمين المشهورين الذي ذاع ذكرهم في الآفاق، هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن مزربان[1] أول الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، كما يعد أقدم الأئمة الأربعة[2] ولد بالكوفة في عهد الخليفة عبد المالك بن مروان الأموي[3] سنة 80 من الهجرة النبوية، الموافقة لسنة 699 من الميلاد، فارسي النسب، وعن سليمان بن ربيع قال جالست أهل الكوفة فما رأيت أروع من أبي حنيفة قد نشأ في أسرة محافظة محب للعلم وتشجع عليه، وكان أبوه تاجرا يبيع الخبز، وكان مؤمنا تقيا[4].

كان أبو حنيفة يمارس التجارة وهو صغير، أخذ هذه المهنة عن أبيه، واحتك بتجار كبار، ليتعلم منهم أصول وأسرار التجارة، حتى لفت انتباه أحد الفقهاء، وكان أبو حنيفة يتمتع بالفطنة والذكاء فأعجب به أحد الفقهاء، فنصحه أن يجالس العلماء ومنذ ذلك اليوم سار أبو حنيفة لطلب العلم والمعرفة واتصل بكثير من العلماء في الكوفة والبصرة ومكة والمدينة، فأخذ عنهم وتأثر بهم وروى عنهم، ولم تنقطع صلته مع العلماء حتى آخر يوم

---

[1] – تقي الدين التميمي: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق: د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1403 هـ– 1983م، ص45.

[2] – مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار ابن الحزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1430هـ– 2010م، ص593؛ كامل محمد محمد عويضة: الإمام أبو حنيفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ– 1992م، ص5؛ محمد بن الحسن الحجري: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ– 1991م، ج1، ص40.

[3] – عادل إسماعيل خليل: الإمام أبو حنيفة النعمان ومدرسته أصحاب الرأي في العراق، العدد2، 2012م، مجلد 37، ص176– 178، مصطفى الشكعة: الإسلام بلا مذاهب: الدار المصرية اللبنانية، 1411هـ– 1991م، ص411.

[4] – عبد الحليم الجندي: أئمة الفقه الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، العدد 138، السنة 1392 هـ– 1972م، ص18، محمد أبو زهرة: محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، مطبعة المدني، د.ب، د.س، ص194.

من حياته، كما كان أبو حنيفة عظيم القيادة والأمانة، ثري النفس، كان مسامحا كريما، ويعد من أذكياء وبني آدم اللذين جمعوا بين الفقه والعبادة والورع والسخاء[1].

وإلى جانب ذلك اتصل بكثير من الفقهاء والمحدثين في عصره، وأخذ عنهم ما ورثوه من علم الصحابة والتابعين (رضي الله عنهم)، والذين أخذ عنهم قدروا بأربعة آلاف شخص، وقيل في ذلك: «ثلاثة آلاف وألف شيوخه. وأصحاب مثل النجوم الثواقب» يدل على وفرة شيوخه وكثرتهم ويشهد لذلك ما ورد في كتب التراجم من ذكرهم وأسمائهم ومن أكابر شيوخه وأفاضلهم إلى جانب حماد، عطاء بن أبي رباح[2] رحمه الله، وقد قال عنهما: «ما رأيت أفقه من حماد بن أبي سليمان، وما رأيت أجمع لجميع العلوم من عطاء بن أبي رباح ونجد من تفقه عليه الإمام أبو حنيفة (رحمه الله) ولازمه وتخرج به في هذا المجال، هو أبو إسماعيل حماد بن أبي سليمان[3]، روى عن أنس بن مالك (رضي الله عنه)، وسعيد بن المسيب[4]، والحسن البصري[5]، وآخرين (رحمهم الله) تفقه عليه كل من إبراهيم

---

[1] – سويد محمد: المذاهب الإسلامية الخمسة والمذهب الموحد، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، لبنان، ط2، 1418 هـ– 1997م، ص13.

[2] – عطاء بن أبي رباح اسلم الإمام شيخ الإسلام، مفتي الحرم، أبو محمد القرشي مولاهم، المكي يقال: ولاؤه بني جميع، كان من مولدي الجند نشأ بمكة، ولد في أثناء خلافة عثمان، أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحق: شعيب الأرنؤوط وعلي أو زيد، مؤسسة الرسالة، ط2، 1402هـ– 1982م، ج5، ص79.

[3] – أبو إسماعيل حماد بن أبي سليمان: وهو العلامة، الإمام، فقيه العراق، كان أحد العلماء الأذكياء والكرام الأسخياء، له ثروة وحشمة وتجمل: أنظر: الذهبي: المصدر نفسه، ص 231– 323.

[4] – سعيد بن المسيب: ابن حزم بن أبي وهب بن عمرو بن عاتد بن عمران بن مخزوم بن يقظة الإمام العلم، أبو محمد القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة وسيد التابعين في زمانه ولد سنتين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه، أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص217، بن الحجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984م، ج2، ص28.

[5] – الحسن البصري: هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، المصدر نفسه، ص563، ابن النديم: الفهرست، تحق: رضا محمد السويمي، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995م، ص202.

النخعي[1] رحمه الله. وكان أنبل أصحابه، وأفقهم، وأبصرهم بالمناظرة والرأي، وكان النخعي (رحمه الله) يعترف بفضله، ويدرك ما رزق من مواهب، وما كان عليه من نبوغ فقهي وتحصيل علمي، وذكاء، حتى كان يوصي به ويقول: «عليكم بحماد، فإنه قد سألني عن جميع ما سألني عنه الناس» وكان رحمه الله عند حسن ظن شيخه، ونقله إلى من بعده من أجيال، فانتفع الناس به، ووجدوه خير خلف لخير سلف.

ومن أشهر شيوخه إلى جانب حماد وعطاء، الشعبي، وعمرو بن دينار[2]، وقتادة ونافع، وهشام بن عروة[3] (رحمهم الله). فكانت إمامة أبو حنيفة مستمدة من علمه وإنسانيته، بفضل اجتهاده أصدر فتاواه نابعة من رأي مستمد من أحكام الكتاب والسنة كما كانت هناك فئتان من الفقهاء منهم أهل الحديث ومنهم أهل الرأي. ولم يكن الخلاف بين الفئتين الإخلاف من ينشد الحق، ويبتغي الحفاظ على روح الشريعة، وقد أخذ الفريقان في آخر عصر أبي حنيفة يتقاربان ويلتقيان للدراسة أو الجدل والمناظرة مستهدفين الحيز لهذه الأمة ولقد لخص أبو حنيفة منهج تفكيره الرائد في قوله: «آخذ بكتاب الله تعالى فما لم أجد فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول أصحابه، آخذ بقول من شئت منهم، وأدع من شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم[4]» فهذا النص يبين لنا المصادر التي أسس

---

[1] – إبراهيم النخعي: الإمام الحافظ، فقيه العراق، أبو عمران، إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن ذهل بن سعد بن مالك بن النخعي اليماني ثم الكوفي، أحد الأعلام، أنظر: المذهبي: المصدر السابق، ج4، ص520.

[2] – عمرو بن دينار البصري فهو البويحي الأعور، فهرمان آل الزبير ابن شعيب البصري مقل له حديثان أو أكثر. أنظر: الذهبي: المصدر السابق، ص32.

[3] – هشام بن عروة: مات في سنة ست وأربعين ومائة، وهو ابن هو ابن خمس وثمانين، أنظر: المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، اعتنى به وراجعه كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1425 هـ-2005م، ج3، ص252.

[4] – الأشقر، عمر سليمان: المدخل إلى الشريعة والفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1425 هـ-2005م، ط1، ص221.

عليها أبو حنيفة منهجه وهي كالتالي: 1) الاجتماع بالقرآن الكريم، 2) الاجتماع بالسنة، 3) الإجماع، 4) القياس، 5) توسع في الأخذ بمبدأ الإحسان[1].

وفاته:

أما وفاته كانت في بغداد[2] أيام المنصور في رجب سنة خمسين ومائة من الهجرة الموافق سبعة وستين وسبعمائة من الميلادي في اليوم الذي ولد فيه الإمام الشافعي، وكان في السجن[3] وذلك عندما دعاه الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور[4] القضاء فلم يفعل وقيل أنه سممه لقيام مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بالثورة، فمات شهيدا حيث أحدثت وفاة الإمام أبي الحنيفة النعمان صدمة كبيرة عند العراقيين إذ تجمعوا ممن كل مكان لحضور تشييع جثمانه الطيب إلى مثواه الأخير، وقال أحمد بن عبد الله اسلمي حدثنا الحسن بن يوسف الرجل الصالح قال: «يوم مات أبو حنيفة صلي عليه ست مرات من كثرة الزحام آخرهم صلي عليه ابنه حماد، وقيل أن الناس مكثوا يصلون على قبره أربعين يوما وقيل عشرين يوما[5]، وقال ابن حجر الهيتمي: وصح أنه لما أحس بالموت سجد، فخرجت نفسه وهو ساجد،» ودفن في مقابر الخيزران في بغداد[6].

---

[1] – الشكعة مصطفى: إسلام بلا مذاهب، دار المصرية اللبنانية، 1411هـ– 1991م، ص415.

[2] – بغداد: اسم فارسي معرب، طولها خمس وسبعون درجة وعرضها أربعة وثلاثون درجة داخلة في الإقليم الرابع، تعتبر أم الدنيا وسيدة البلاد، أنر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ج1، 1397هـ– 1977م، ص458.

[3] – الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، تحق: زاهد الكوثري وأبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الهند، ط1، 1366م، ص48.

[4] – أبو جعفر المنصور الخليفة أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي المنصور وأمه سلامة البربرية، ولد في سنة خمس وتسعين أو نحوها، ضرب في الآفاق ورأي البلاد وطلب العلم قيل كان في صباه بمدرك الترابة، أنظر: الذهبي، المصدر السابق، ص83.

[5] – عبد الهادي المقدسي الحنبلي: مناقب الأئمة الأربعة، تحقيق: سليمان بن مسلم الجرشي، دار المؤيد، 705 هـ– 1416 م، ص77.

[6] – ابن قتيبة: المعارف، المصدر السابق، ص495.

رغم غزارة علم الإمام أبي حنيفة، وإمامته وجلالته وتميزه في فقه الشريعة، إلا أنه رحمه الله لم يكن من المقننين بالتصنيف والتدوين، وذلك راجع إلى تصدره للفتيا، وانشغاله وإقباله على التدريس والتعليم، ومناظرته لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة وغير ذلك، إلا أنه مع ذلك كانت له بعض المصنفات والرسائل، التي تبدو صغيرة في حجمها، لكنها عظيمة في قدرها وفائدتها، ويأتي على رأس تلك المصنفات كتاباه نذكر منها: كتاب "الفقه الأكبر" وكتاب "العالم والمتعلم" ورسالته إلى السبتي[1].

[1] – محمد بن إسحاق: النديم في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، المصنفين من حقوق الطبعة المحفوظة للمحقق، ج1، د.ب، د.س، ص252.

ثانيا: أصول المذهب الحنفي

للمذهب الحنفي أدلة أو أصول بني عليها، وهذه الأصول تشترك في الكثير منها مع المذاهب الأخرى ويتميز عنها في بعضها خصوصا في مجال أعمال الرأي وهذه الأصول هي الكتاب والسنة النبوية والإجماع والقياس والاستحسان ويضاف إليها العرف كمصدر من مصادر الاستنباط[1]. وتميز المذهب الحنفي بمميزات يأتي في مقدمتها بعض الأصول التي اعتمدها الإمام أبو حنيفة وتلاميذه، حيث كانت طريقته في الاستنباط ما قاله عن نفسه: «إني آخذ بكتاب الله تعالى فما لم أجد فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن...الخ، فلي أن اجتهد كما اجتهدوا، وهذا المنهج يسلم إلى عدم التزام العمل بالمأثور عن التابعين ثم يسلم بعد إلى القياس والاستحسان فهذا التشدد في قبول الحديث وهذه الحرية في وزن أقوال الصحابة والتابعين جعلت القياس أساسا كبيرا من أسس التشريع في فقه أبي حنيفة[2].

وأصول مذهب الحنيفة كثيرة استوعبها أصحابه في كتبهم، كالإسلام البرذوي، وبعده محب الله بن عبد الشكور في كتابه "مسلم الثبوت في أصول الحنفية والشافعية" المتوفي سنة 1119 هـ وغيرها.

وعلى ذلك يكون المنهاج الذي رسمه أبو حنيفة لنفسه يقوم على أصول سبعة:

1- الكتاب: القرآن الكريم عند الإمام أبي حنيفة هو المصدر الأول والأعلى في مسائل الفقه، لأنه الكتاب القطعي الثبوت، لا يشك في حرف منه، وأنه ليس يوازيه ولا يصل إلى رتبته في الثبوت إلا الحديث المتواتر، لذلك لا يرى نسخ القرآن الكريم بخبر

[1] – ابن جزي الغرناطي: تقرير الوصول إلى علم الأصول، دار التراث الإسلامي، الجزائر، 1990م، ص29، 134.

[2] – محمد الخضري: تاريخ التشريع الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ- 1994م، ص154.

لآحاد من السنة، وإنما يعمل بها ما أمكن، وإلا ترك السنة الظنية للكتاب القطعي[1]. وهو نور الشريعة الساطع[2].

2- السنة: وهي المصدر الثاني من مصادر الشريعة: وهي المبينة لكتاب الله، المفصلة لمجمله، وهي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم رسالة ربه، فهي بلاغ لقوم يوقنون، ومن لم يأخذ بها، فإنه لا يقر بتبليغ النبي لرسالة ربه. فكان أبو حنيفة يأخذ لما صح عن النبي (ص)، فإذا صح عن النبي (ص) قولان وتعارضا، أخذ بالأخير منهما[3] وهذا في السنة المتواترة والمشهورة، وكذا أخبار الآحاد، إلا إذا خالفت قياسا راجحا والقياس الراجح عند الحنيفة هو: الأصل العام الذي ثبتت قطيعته، وكان تطبيقه على الفرع قطعيا. فحينئذ يقدم القياس، ليس عن هوى حاشاه، فهو أجل وأرفع قدرا من أن يجعل ذلك، ولا إعراض عن حديث صحيح، وإنما لمزيد من الحرص والاحتياط ومعلوم تشدد أبي حنيفة رحمه الله في قبول الرواية، صيانة لحديث النبي (ص)، أو لأن تلك الأخبار -أخبار الآحاد- عارضت أصلا عاما من أصول الشرع ثبتت قطيعته، وكان تطبيقه على الفرع قطعا، فحينئذ يضعف تلك الأخبار، ويحكم بالقاعدة العامة التي لا شبهة فيها[4].

والشاهد أن الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تقديم خبر الآحاد على القياس، كما يقول أبو زيد الدبوسي رحمه الله: «الأصل عند علماءنا الثلاثة يعني أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد بن الحسن، أن الخبر المروي عن النبي (ص) من طريق الآحاد مقدم على القياس الصحيح». لكنه قد يخرج عن هذا الأصل لتأويل محتمل عنده، كما يقول ابن عبد البر: «وكان رده لما رد من أخبار الآحاد بتأويل محتمل، وكثير منه قد تقدمه إليه غيره،

---

[1] - محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص356.

[2] - المصدر نفسه، ص355.

[3] - د. أحمد سعيد حوى: المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط1، 1423 هـ-2002م، ص118.

[4] - محمد أبو زهرة: أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، د.ب، د.ت، ص337.

وتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي، وجل ما يوجد له من ذلك ما كان منه إتباعا لأهل بلده، كإبراهيم النخعي، وأصحاب ابن مسعود...».

إلى أن قال: «ليس لأحد من علماء الأمة يثبت حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو بإجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عد الله، فضلا عن أن يتخذ إماما، ولزمه إثم الفسق[1].

3- الإجماع: وهو في ذاته حجة، ثم هو إجماع المجتهدين في عصر من العصور على حكم من الأحكام وقد اتفق العلماء على أنه حجة، ولكن اختلفوا في وجوده بعد عصر الصحابة، وقد أنكره الإمام أحمد في غير عصر الصحابة لإمكان اجتهادهم واتفاقهم، ولا يمكن اجتماع الفقهاء بعد عصر الصحابة، وذلك إذا لم يجد في المسألة نصا من القرآن، ولا من السنة، ووجد إجماعا فإنه يأخذ به ويقدمه، ويشير إلى ذلك قوله في معرض حديثه عن القياس: «وهذا القياس الذي نحن فيه....ويكون العمل على الكتاب والسنة والإجماع».

4- أقوال الصحابة: لأنهم هم الذين عاينوا التنزيل، وعرفوا المناسبات، وكان من مبدئه إعمال رأيه فيما يروى عن الصحابة من أقوال، وعدم الاعتداد بأقوال التابعين، إذ توافق اجتهاده، أي إذا اختلفوا وتعددت أقوالهم، فإنه يتخير منها ما يراه أقرب إلى روح الشريعة، ولا يخرج عن أقوالهم[2].

5- القياس: فهو يأخذ بالقياس إذا لم يكن نص من قرآن أو سنة أو قول الصحابي، والقياس هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لعلة

---

[1] - دردور إلياس: تاريخ الفقه الإسلامي، ط1، بيروت، دار ابن حزم، 1431 هـ- 2010م، ص371؛ محمد مصطفى شلبي: أصول الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1409 هـ- 1989م، ص151، 313؛ محمد أبو زهرة: المرجع السابق، ص350، تقي الدين التميمي: المصدر السابق، ص146.

[2] - أحمد سعيد حوى: المدخل إلى مذهب أبي حنيفة، المرجع السابق، ص118.

جامعة بينها وأبو حنيفة قد بلغ في الاستنباط بالقياس الذروة، وبه بلغ في المرتبة الفقهية. كما يقدم الحديث الضعيف على القياس، حق إنه في بعض المسائل كان يرى القول بالقياس فيها ظاهرا، لكنه يترك ذلك لأجل النص، كما في خبر أبي هريرة في الذي يأكل ويشرب ناسيا، فإنه أعمله وقال به رغم من الفته للقياس عنده، وقال: «لولا الرواية لقلت بالقياس»[1].

6- الاستحسان: أن يخرج عن مقتضى القياس الظاهر، إلى حكم آخر فيخالفه إما لأن القياس الظاهر قد تبين من الاختبار عدم صلاحيته في بعض الجزيئيات، فيبحث عن علة أخرى، ويسمى العمل بموجب هذه العلة، القياس الحنفي وإما لأن القياس الظاهر عارضه نص، فإنه يترك لأجل النص، لأن العمل بموجب القياس يكون إذا لم يكن نص وإما القياس يخالف الإجماع، أو خالف العرف فإنه يترك القياس، ويؤخذ بما انعقد عليه الإجماع أو العرف[2].

7- العرف: وهو أن يكون عمل المسلمين على أمر لم يرد فيه نص من القرآن والسنة أو عمل الصحابة، فإنه يكون حجة، والعرف هو قسمان: عرف صحيح وعرف فاسد، فالعرف الصحيح هو الذي لا يخالف نصا، والعرف الفاسد هو الذي يخالف نصا، والعرف الفاسد لا يلتفت إليه، والعرف الصحيح حجة فيما وراء النص[3].

ومن الأمور الظاهرة في فقه أبي حنيفة الحيل الشرعية والحيل الفقهية، وقد أصبحت فيما بعد بابا واسعا من أبواب الفقه[4]. في مذهب أبي حنيفة وغيره من المذاهب الأخرى،

---

[1] – البخاري علاء الدين: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1308 هـ، ج2، ص559.

[2] – محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص357.

[3] – محمد مصطفى شلبي: المرجع السابق، ص151، 313.

[4] – الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية المكتسب من أدلتها التفصيلية، أنظر: محمد مصطفى شلبي، المرجع نفسه، ص17.

وإذا كانت في مذهب الحنيفة أظهر[1]، وقد خصص ابن قيم الجوزية جزءا كبيرا في كتابه "أعلام الموقعين" للكلام عن الحيل الفقهية، وفي قيمتها والتشنيع على من توسع فيها، وقد رويت عن أبي حنيفة مسائل في هذا الباب، أكثرها من باب الإيمان والطلاق ومنها يظهر أن سكان العراق تفننوا في الإيمان والطلاق تفننا عجيبا وكانوا يستفتون في شأنها فمثلا: حلف رجل وقد رأى امرأته على السلم فقال لها إن صعدت فأنت طالق فيفتيها أبو حنيفة بأن لا تصعد ولا تنزل ويحتال جماعة يحملون السلم بالمرأة فيضعونها على الأرض وأيضا حلف الأعمش بطلاق امرأته إن أخبرته بفناء الدقيق أو كتبت به أو راسلته أو ذكرت لأحد ليذكره، أو مات في ذلك، فتسأل امرأته أبا الحنيفة فيحتال المخرج لهذا، فيقول لها، إذا انتهى الدقيق فشدي جراب الدقيق على إزاره أو ثوبه وهو نائم، فإذا أصبح أو قام من الليل علم خلاء الجراب وفناء الدقيق، وأيضا حلف أحدهم ليقربن امرأته نهار رمضان، فيفتيه أبو حنيفة أن يسافر[2].

[1] – أبو عبد الله القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار التراث العربي، بيروت، 1967م، ج8، ص15.

[2] – ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين، تحق: طه عبد الرؤوف، دار الجيل، بيروت، ج3، ص175.

ثالثا: أبرز رجال المذهب الحنفي:

لم يضع أبو حنيفة النعمان أسس وقواعد لمذهبه لكن تلاميذه هم الذين بلوروا هذه الأسس، وأقاموا هذه القواعد، والملاحظ أن كثير مما نسب إلى أبي حنيفة من اجتهادات وأقوال لم تكن إلا من نتاجات رجال المذهب، وثمرة أعمالهم عبر العصور ويبدو أن بعض المؤرخين والرواة قد اختلط عليهم الأمر فلم يميزوا بين أعمال الإمام أبي حنيفة الذي لم يؤلف كتبا، وبين الإضافات التي أضيفت عبر العصور والواقع أن هذه الظاهرة كانت شائعة في كافة مجالات الحياة الدينية والثقافية والفكرية في العالم الإسلامي نتيجة الظرف السياسية والاجتماعية[1]. ونجد أن أبا حنيفة رحمه الله ورث حلقة شيخه حماد، وكانت هذه الحلقة تفج بأصحاب حماد وقاصدي فقهه، ومع جلوس أبي حنيفة رحمه الله على رأس هذه الحلقة، وبراعته، وعلمه، وصبره، ومواساته، بورك في هذه الحلقة، وقصدها الناس من كل مكان حتى أصبحت أكبر حلقة في المسجد، وتخرج عليه خلق لا يحصون، ولا شك أنه على رأس هؤلاء الصحب والتلاميذ، الأعلام الكبار أمثال: قاضي القضاة أبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت 182 هـ/ 798مـ)، والفقيه الماهر: زفر بن الهذيل العنبري التميمي (ت158هـ/ 778مـ)، والفقيه الفصيح: محمد بن الحسن الشيباني (ت 189هـ/ 804م)، والورع النزيه: الحسن بن زياد، اللؤلؤي (ت204 هـ) وغيرهم كثير[2].

أولا: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري: أبو يوسف يعقوب بن إبر إبراهيم بن حبيب بن سعد بن بحير بن معاوية[3]، عربي الأصل جده سعد بن حبته أحد الصحابة من الأنصار، وأخذ الفقه فيمن أخذ على أبي حنيفة وكان من أقرب تلاميذه إليه، ولد سنة **113 هـ- 731 م** وتوفي في بغداد سنة **182هـ- 798م**، نشأ فقيرا وكان أبو حنيفة

[1] – النديم: المصدر السابق، ص280.

[2] – الذهبي: مناقب الإمام الحنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، المصدر السابق، ص19- 20.

[3] – الصميري: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1405 هـ- 1985 م، ص98.

يمده بالمال[1] تولى القضاء الثلاثة من الخلفاء: المهدي ثم الهادي، ثم هارون الرشيد **(170- 193 هـ/ 783- 808هـ)** تفقه على أبي حنيفة ورحل إلى المدينة واجتمع بالإمام مالك وأخذ عنه العلم ورجع عن كثير من أقواله بعد اطلاعه على أهل الحجاز فأفاد وخدم فقه أبي حنيفة من وجوه ثلاث: الوجه الأول: مكن لمذهب أبي حنيفة من الانتشار عن طريق مؤسسات الدولة وهذا بحكم منصبه كقاضي القضاة[2]. أي وجوده في قمة هرم السلطة القضائية في الخلافة العباسية حيث تولى تعيين قضاة الأمصار ويراقبهم ويعزلهم[3]. أما الوجه الثاني وأفاد فقه أبي حنيفة لعلمه واجتهاده سيما في مجال الحديث لأن أبا يوسف كان أوسع اتصالا بالحديث وأكثر رواية له وقد أثنى على أبي يوسف كثير من أصحاب الحديث مع أنهم قلما يوجهون كلمة الثناء إلى أحد من أصحاب الرأي، أما الوجه الثالث فقد أفاد أبو يوسف فقه أبي حنيفة بأهم مؤلفاته الفقهية مثل: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة وكتاب الصيام وكتاب الرسالة في الخراج إلى الرشيد، كما كان أول من صنف الكتب على مذهبه[4].

وبعد أبي يوسف يأتي **زفر بن الهذيل بن قيس الكوفي:** هو زفر بن الهذيل بن قيس وهو من يتم وكان أبوه واليا على البصرة ولد 110 هـ- 728 م وتوفي عام158هـ- 778م[5]، فهو أسبق أصحاب أبي حنيفة موتا، وكان أقيس أصحابه، وكان عابدا، وقد

---

[1] – أبو إسحاق الشيرازي الشافعي: طبقات الفقهاء، تحق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، 1981م، ص184.

[2] – قاضي القضاة: هو منصب ديني ودنيوي إسلامي، مبكر خلال العصر العباسي أيام خلافة هارون الرشيد بعد أن ظهرت الحاجة الملحة إلى فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية بعد أن ازدهرت الدولة الإسلامية وتنوعت مرافقها وتوسعت وصارت الحاجة ملحة أن يتولى كل شخص في الدولة منصبا إداريا مستقلا عن غيره، أنظر: شبارو عصام محمد: قاضي القضاة في الإسلام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992م، ص15.

[3] – أحمد أمين: ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، ج2، د.ط، ص200.

[4] – محمد الخضري: المرجع السابق، ص154.

[5] – رمضان علي السيد الشرنباصي: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007م، ص121.

شهد الإمام أبو حنيفة بأن زفر إمام من أئمة المسلمين وعلم من أعلامهم، وكان من أهل الحديث ثم بلغ عليه الرأي، حيث تولى ولاية البصرة أحد مراكز الإشعاع الفكري واللغوي والفقهي، فساعد بذلك على تعميق مذهب أبي حنيفة وعلى نشره بحكم منصبه، وكان قوي الحجة[1]، نزل البصرة وتفقهوا عليه[2] أما الرجل الثالث من رجالات المذهب، فهو **أبو عبد الله الحسن الشيباني** أصله من قرية في ضاحية دمشق تسمى "حرستا" وقال بعضهم إن أصله من الجزيرة شمال العراق، وأن أباه كان في جند الشام ولد سنة **132 هـ- 748م** وأخذ العلم عن أبي حنيفة ولكن الظاهر أنه لم يصاحبه طويلا فقد مات أبي حنيفة وعمر محمد نحو ثمان عشر سنة وتتلمذ أيضا لأبي يوسف، ورحل إلى المدينة وسمع من مالك وسمع من الأوزاعي وغيرهما فهو كأبي يوسف تفقه بفقه أهل الرأي في الكوفة وبفقه أهل الحديث في المدينة وغيرها[3] وعندما رحل الشافعي إلى العراق لازم محمد بن الحسن وتفقه عليه وكان بينهما مناظرات أثرت في اجتهاد الشافعي واستنباطه.

ومن أشهر مؤلفاته الستة هي كتاب "الجامع الصغير والجامع الكبير" والسير الصغير والسير الكبير والزيادات" وكتاب "الأصل المعروف بالمبسوط"[4].

لقد استطاع محمد بن الحسن الشيباني أن يطعم فقه أبي حنيفة بالحديث وفقه المدينة لاتصاله بالإمام مالك والشافعي وكان حلقة اتصال بين اهل الرأي وأهل الحديث وكان محمد بن الحسن من أمهر أصحاب أبي الحنيفة تفريقا للمسائل، وكان لمؤلفاته الفضل العظيم في حفظ ذلك التراث الفقهي الهائل لأنها كانت عماد الباحثين في الأزمنة المتعاقبة[5].

---

[1] – محمد الخضري: المرجع السابق، ص156.

[2] – ابن العماد الحنبلي الدمشقي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1408هـ- 1988م، ج2، ص261.

[3] – النديم: المصدر السابق، ص202.

[4] – أبو إسحاق الشيرازي الشافعي: المصدر السابق، ص135.

[5] – رمضان علي السيد الشرنباصي: المرجع السابق، ص120.

وقد جمع في دراسته بين دراسة أدبية من النحو واللغة والشعر ودراسة دينية من قرآن وحديث وفقه، وقد أفاد محمد فقه أبي الحنيفة وهي تفريق المسائل من الأصول، وقد عرف محمد بذلك وبمهاراته في الحساب مما تحتاج إليه المواريث ونحوهما، حيث قال الشافعي رحمه الله: "حملت من علم محمد وقر بعير وقال أيضا ما رأيت أحدا يسأل عن مسألة فيها نظر إلا تبينت في وجهة الكراهية إلا محمد بن الحسن وتوفي سنة 189 هـ- 804 م[1] ويعجبنا في المقارنة بين الثلاثة ما روي عن المزني صاحب الشافعي أنه جاءه رجل فسأله عن أهل العراق قال: ما تقول في أبي حنيفة؟ قال: سيدهم، قال: فأبو يوسف؟ قال: أتبعهم للحديث، قال: فمحمد بن الحسن؟ قال: أكثرهم تفريعا، قال: فزفر، قال: أحدهم قياسا.

أما الرجل الرابع من رجال المذهب فهو **الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي** مولى الأنصار وهو من تلاميذ أبي حنيفة ثم أبي يوسف ومحمد وبعده حيث كان الحسن فقيها حاذقا. العلامة فقيه العراق، أبو علي الأنصاري، مولاهم الكوفي اللؤلؤي، نزل بغداد، وصنف وتصدر للفقه. أخذ عنه محمد بن شجاع الثلجي، وشعيب بن أيوب الصيريفيني، وكان أحد الأذكياء البارعين في الرأي، ولي القضاء بعد فحص بن غياث، ثم عزل نفسه[2].

قال محمد بن سماعة: سمعته يقول: كتبت عن ابن جريح اثني عشر ألف حديث، كلها يحتاج إليها الفقيه، وقال أحمد بن عبد الحميد الحارثي: ما رأيت أحسن خلقا من الحسن اللؤلؤي، وكان يكسر ممالكيه كما يكسو نفسه[3]. فقد اشتهر برواية الحديث وعمل

[1] – أحمد أمين: ضحى الإسلام، ج2، ص205.

[2] – الذهبي: سير أعلام النبلاء للذهبي، ط10، ج9، ص ص 544- 545.

[3] – الذهبي: المصدر السابق، ج9، ص545.

على نقل آراء شيخه في القياس وتطبيقها من متعلمين والسائلين، وتوفي سنة 204 هـ-819م[1].

هؤلاء هم الرجال البارزون الذين مكنوا المذهب الحنفي من الظهور والانتشار والدوام، وميزتهم أنهم اتصلوا بصاحب المذهب مباشرة وجاءوا في مرحلة الانطلاقة العلمية والحضارية للمسلمين، وفي فترة نشأة وتكوين المذاهب الفقهية، وكانوا في قمة السلطة فتأثروا وأثروا فيها، ويوجد رجال آخرون لا يحصى عددهم أذكر منهم: عبد الله بن مبارك الذي خدم مذهب بعمقه في الحديث[2]. وأبا موسى بن أبان بن صدفة تلميذ محمد بن الحسن وأبا عمر وأسد بن عمر البجلي وغيرهم[3].

لقد مكن هؤلاء الرجال لمذهب الإسلام أبي حنيفة، كما ذكرنا من الانتشار والدوام وهم الذين لهم الفضل الأكبر في وضع مسائل الفقه والإجابة عنها ولم تكن نسبتهم إلى أبي حنيفة نسبة المقلد إلى المقلد بل نسبة المتعلم إلى المعلم مع استقلالهم بما به يفتون فلم يكونوا يقفون عندما أفتى به أستاذهم بل يخالفونه إذا ظهر لهم ما يجب الخلاف ولذلك نجد كتب الحنفية تورد أقوال لأبي حنيفة قول ولأبي يوسف قول ومحمد قول ولزفر قول حسبما يظهر لهم من الآثار والمعاني[4].

---

[1] – محمد الخضري: المرجع السابق، ص157.

[2] – الصميري: المصدر السابق، ص103.

[3] – ابن الحارث الحارثي: مسند أبي حنيفة، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ص59.

[4] – محمد الخضري: المرجع السابق، ص158– 159.

ونخلص في الأخير أن الإمام أبو حنيفة النعمان، أول الأئمة الأربعة المشهورين، وصاحب ومؤسس المذهب الحنفي، ويعد من التابعين كما كان أبو حنيفة النعمان يعتمد في فقهه على ستة مصادر هي: القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع، القياس، الاستحسان والعرف والعادة. ومن شيوخه: الليث بن سعد، وعطاء بن أبي رباح، وهشام بن عروة...الخ، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وأبو الهذيل زفر بن الهذيل العنبري، اللذين كان لهم دور فعال في تطوير وانتشار مذهبه.

الفصل الثاني

انتشار وتطور المذهب الحنفي في العصر العباسي II(232- 656 هـ)

أولا: أثر تلاميذ أبو حنيفة في تطوير المذهب الحنفي.

ثانيا: عوامل انتشار المذهب الحنفي.

ثالثا: انتشار المذهب الحنفي في المشرق الإسلامي.

رابعا: أشهر علماء المذهب الحنفي.

خامسا: مراحل تطور المذهب الحنفي.

لقد رحل الإمام أبو حنيفة من الدنيا، إلا أن علمه لم يمت، وإنما أخذ في النمو والانتشار، وذلك بفضل الله عز وجل، ثم بفضل الأصحاب والتلاميذ الذين ورثوا علمه وانتسبوا إليه واخذوا على عاتقهم العمل على نشر علمه وتنمية مذهبه وتطويره، وقد كان فيهم من يرحل إليه، ويستمع أمدا، ثم يعود إلى بلده بعد أن يأخذ طريقته ومناهجه ومنهم من لازمه حتى وفاته[1].

أولا: أثر تلاميذ أبو حنيفة في تطوير المذهب الحنفي:

كان لهؤلاء التلاميذ أثرهم في تطوير مذهبه ونشره في الآفاق، وكان لاثنين (أبي يوسف، ومحمد بن الحسن) منهم أثر بارز في هذا المجال، فهما صاحبا الفضل الأكبر بعد الله عز وجل على مذهبه، قاما بتدوينه، وعمل على نشره وتطويره، ونالا لقب "الصاحبين" في المذهب الحنفي[2]، ويليها زفر بن الهذيل والحسن بن زياد "رحمهما الله" وقد تمثل عمل الإمام أبو يوسف رحمه الله تجاه تطور مذهب الإمام أبي حنيفة وتنميته ونشره في التدريس، والقضاء، والتدوين.

-**الحسين بن حفص الأصبهاني**[3]: تفقه عليه، ونقل مذهب أبي حنيفة إلى أصبهان[4] وأفتى به.

[1] – ابن زهرة: محاضرات في تاريخ المذاهب لأبي زهرة، مطبعة المدني، د.ط، ص141.

[2] – أحمد الزرقا: الفقه الإسلامي ومدارسه، دار القلم، دمشق، ط1، 1417 هـ– 1995م، ص86.

[3] – هو أبو محمد الحسين بن حفص بن الفضل الأصبهاني، كان ثريا، سخيا، تفقه على أبي يوسف، وروى عن الثوري وغيره، توفي سنة 212 هـ، أنظر: بن قطلوبغا السودوني: تاج التراجم، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ج1، دار القلم، دمشق، 1413 هـ– 1992م، ط1، ص158.

[4] – اصبهان: بالباء ويكتبها بعض الناس بالفاء وهي مدينة معروفة من بلاد فارس فتحت صلحا في عهد عمر بن الخطاب، أنظر: ياقوت الحموي، المصدر السابق، ص248.

محمد بن خالد الحنظلي[1]: درس عليه، ثم سكن استرا باد وحدث بها، وهو أول من فقه الناس بها على مذهب أبي حنيفة.

تولى الإمام أبو يوسف رحمه الله منصب القضاء في الدولة العباسية ردحا غير قصير وظل فيها كبير القضاة حتى وفاته، فكان إليه توليه القضاء من المشرق إلى المغرب، فكان يستعمل من يشاء من أصحابه الحنفية مما ساعد على تطور وبسط نفوذ المذهب الحنفي، وكان من حرصه على تولية أصحابه أنه رشح صاحبه محمد بن الحسن رحمه الله لقضاء الرقة على الرغم امتناعه وقوله: «من حقي عليك، ولزومي لك، وتصيري لك أستاذا وإماما أن تعفني عن هذا الأمر» لأنه كان يعرف أن محمد بن الحسن بما عنده من فقه الإمام أبي حنيفة رحمه الله أفضل من يستطيع القيام بنشر مذهبه عن طريق القضاء، كما صرح له بذلك عندما قال: «أردت بذلك معنى: أن الله قد بث علمنا هذا بالكوفة والبصرة وجميع المشرق، فأحببت أن تكون بهذه الناحية لبيت الله علمنا بك بها»[2].

حيث أن ممارسة القضاء تقوم على المعايشة الناس، والاطلاع على شؤون العامة، ومواجهة مشكلاتهم والبحث عن حلولها، فإن بذلك صقل المذهب صقلا عمليا، واكسب الفقه الحنفي ثراء بخبرته في هذا المجال، كما كان الإمام أبو يوسف يصنف المسائل في مجلس الدرس.

كان بذلك بمثابة النواة الأولى لما قام به فيما بعد من تأليف عدد من كتب قيمة ضمتها الشيء الكبير من آرائه وآراء شيخه، ومنها كتاب "الآثار"، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى والخراج والرد علي سير الأوزاعي ومن هنا وصف بأنه أول من وضع

---

[1] – هو أبو عبد الله محمد بن خالد الحنظلي الرازي، كان من الفقهاء الموزعين، والعلماء المتقدمين، تفقه على الإمام أبي يوسف، أنظر: القرشي الحنفي: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، تحقيق: د.عبد الفتاح محمد الحلو، ج3، دار مجر، بيروت، 1413 هـ– 1993م، ط2، ص151– 152.

[2] – الذهبي: المصدر السابق، ج 4، ص88.

الكتب على مذهب أبي حنيفة، وأملى المسائل ونشرها، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض[1] إلى جانب ذلك، قوى الفقه الحنفي بالحديث لأنه كان محدثا، والمحدث أكثر اتصالا بالمحدثين ورواية الحديث وقد كان يعرف بحفظ الحديث، فيحفظ خمسين وستين حديثا ثم يقوم فيما يليها على الناس.

قال عنه إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين [2]رحمه الله «ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت الحديث ولا أحفظ، ولا أصح رواية من أبي يوسف[3] «كان يحب أصحاب الحديث ويميل إليهم»[4] وقد كان حريصا على تعزيز ما كان يتوصل إليه من الآراء، كما روى عنه الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله قال: سمعت أبا يوسف يقول كنا نكلم أبا حنيفة في باب من أبواب العلم فإذا قال بقول واتفق عليه أصحابه، أو قال: اتفقنا عليه درت على مشايخ الكوفة، هل أجد في تقوية قوله حديثا أو أثرا، فربما وجدت الحديثين أو الثلاثة فأتيه بها، فمنها ما يقبله ومنها ما يرده، فيقول: هذا ليس بصحيح، أو ليس بمعروف، وهو موافق لقوله، فقال له: وما علمك بذلك؟ فيقول: أنا عالم بعلم أهل الكوفة، كما نجد أن الإمام محمد بن الحسن رحمه الله قد قام بخدمات جليلة تجاه الإمام أبي حنيفة ومن الأعمال التي نهض بها الإمام محمد بن الحسن رحمه الله أنه قام برواية فقه شيخيه أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وأضاف إليه فروعا كثيرة أخرى، ثم دونها في مؤلفاته القيمة التي عرفت في المذهب الحنفي، بكتب ظاهرة الرواية الجامع الصغير والجامع الكبير، والزيادات، والسير الصغير، والسير الكبير، والمبسوط، وهي عمدة

---

[1] – للكنوى الهندي: الفوائد البهية عنى بتصحيح السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ط، ص225.

[2] – هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي، إمام أهل الحديث في زمانه والمشار إليه من أقرانه، كان من أهل الدين والفضل عمن رفض الدنيا في جميع السنن والعناية وحفظها حتى صار علما يقتدي به في الأطبار، توفي بالمدينة سنة 233 هـ. أنظر: بن الحجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، المصدر السابق، ج6، ص174، 177.

[3] – الذهبي: المصدر السابق، ج8، ص471.

[4] – الخطيب: المصدر السابق، ص255.

المذهب ويدور في فلكها ما جاء بعدها من مؤلفات المذهب وله غيرها من المؤلفات ككتاب "الآثار"، و"الأمالي"، و"الحجة على أهل المدينة"، و"زيادات الزيادات"، وغيرها كثير[1]، وقد جمع في هذه المؤلفات شتات الفقه الحنفي، وهذبه، ورتبه وحافظ عليه، ونقله إلى من بعده من أجيال.

كما قام الإمام محمد بن الحسن رحمه الله برحلة إلى المدينة، وتلقى فقه أهل الحجاز، وضمه إلى الفقه العراقي، أقام عند مالك رحمه الله مدة، أخذ منه من خلالها الفقه والحديث وسمع منه الموطأ، ورواه عنه وروايته مشهورة متداولة، يقول الإمام الشافعي رحمه الله: «قال محمد بن الحسن: أقمت على باب مالك ثلاثة سنين، وكان يقول: أنه سمع منه لفظا أكثر من سبعمائة حديث، وإلى جانب ذلك، لم يغفل الإمام محمد بن الحسن رحمه الله جانب التدريس الذي هو أدب العلماء والغالب في الإفادة، ويعتبر طريقة مثلى للتعليم، ووسيلة ناجحة لنشر المذهب والآراء وقد سبق آنفا أنه رحمه الله كان يعقد مجلسا لتحديث وروي الخطيب البغدادي، سنده عن إسماعيل بن حماد رحمه الله أنه قال: «كان محمد بن الحسن له مجلس في الكوفة وهو ابن عشرين سنة»[2] وهذا يعني أنه كان يدرس قبل أن ينقطع عن التلقي على أيدي العلماء ، فما بالك به بعد أن تخرج ونضج علمه بالغا في الفقه ما بلغ؟ وممن تتلمذ له في دروسه، وروى عنه كتبه: أبو سليمان الجوزجاني[3]، والرازيان، أبو حفص[4]، وابن معبد وأبي أبان، وابن سماعة وآخرون.

---

[1] – ابن النديم: المصدر السابق، ص253– 254.

[2] – الخطيب: المصدر السابق، ص174.

[3] – هو أبو سليمان موسى بن ليمان الجوزجاني، توفي بعد المائتين، روى عن أبي يوسف ومحمد الكتب والأمالي وشارك المعلى بن منصور في أخذ الفقه ورواية الكتب. أنظر: الصيميري: المصدر السابق، ص154.

[4] – هو أبو حفص الكبير، أحمد بن حفص النجاري، المتوفي سنة 217 هـ أخذ العلم عن محمد بن الحسن وله أصحاب كثيرون، أنظر: الذهبي: المصدر السابق، ج10، ص157، 159.

إضافة إلى ذلك تولى الإمام محمد رحمه الله القضاء في عهد هارون الرشيد رحمه الله، حيث استقصى على الرقة في حياة الإمام أبي يوسف رحمه الله، ثم أصبح القاضي الأول للدولة[1] ومنه نجد أن الإمام محمد بن الحسن رحمه الله هو المدون الرئيس للفقه الحنفي المتمثل في آرائه وآراء شيخه أبي حنيفة وأبي يوسف، وبعض آراء زفر والحسن بن زياد، وتعتبر مؤلفاته القيمة إلى جانب أعماله الأخرى عاملا في تطور وانتشار المذهب الحنفي، لقد خلف زفر بن الهذيل شيخه أبا حنيفة في حلقة درسه بعد وفاته فكان التدريس أول ما خدم به مذهب شيخه بعد وفاته، وقد تولى القضاء في البصرة، كما كان أهل البصرة ينافسون أهل الكوفة، ويعارضون المذهب الحنفي، إلا أنه استطاع البقاء عندهم بل تشبث به أهلها، ومنعوه الخروج منها، إلا أنه استطاع البقاء عندهم، ونشر فقهه، بمحكمة في أوساطهم، كما جاء رواه الصيمري رحمه الله بسنده عن هلال بن يحيى[2] رحمه الله قال: «رحل يوسف بن خالد السمتي من البصرة غلى الكوفة، فتفقه عند أبي حنيفة، فلما أراد الخروج إلى البصرة قال له أبو حنيفة: إذا صرت إلى البصرة، فإنك تجيء إلى قوم قد تقدمت لهم الرئاسة، فلا تعجل بالقعود عند اسطوانة واتخاذ حلقة، إلا أنه لم يعش طويلا بعد الإمام أبي حنيفة رحمه الله، حيث توفي بعده بثمانية أعوام سنة ثمان وخمسين ومائة.

وأما الحسن بن زياد رحمه الله الذي عمر طويلا، فقد ولى القضاء إلا أنه لم يوفق فيه فاستعفى وجلس للفتيا والتدريس[3]، فكان يجلس أول النهار إذا انصرف من صلاة الفجر ويدرس ويتناول مع أصحابه في مسائل الفروع عموما إلى قبيل الزوال، وبعد الظهر كان يجلس للواقعات حتى العصر وبعد العصر كان يشرف على مناقشات

[1] – الصميري: المصدر السابق، ص127.

[2] – هو هلال بن يحيى بن مسلم الرأي البصري، المتوفي سنة 245 هـ، أخذ العلم عن أبي يوسف وزفر وله أحكام الوقف، وكتاب في الشروط. أنظر: القرشي الحنبلي: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ج3، ص 626– 627.

[3] – الذهبي: المصدر السابق، ج9، ص543.

أصحابه في الأصول، وبعد المغرب كان يذاكرهم المسائل المغلقة حتى العشاء، وبعده كان يجلس لمسائل الدور والوصايا إلى ثلث الليل وكان لا يغتر عن النظر في العلم، وكانت له جارية إذا اشتغل بالطعام أو الوضوء أو غير ذلك قرأت عليه المسائل حتى يفرغ من حاجته، ومن أشهر تلامذته الثلجي[1]، الذي فتق فقه أبي حنيفة، وأقبح له، وأظهر علله، وقواه بالحديث وحلاه في الصدور».

أثر أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمهم الله في تطوير مذهبه وتنمية فقهه ونقله للأخلاق فقيامهم بنقل مذهبه وتطويره يؤكد مكانة الإمام أبي حنيفة العلمية، ويعظم شأنه في الأجيال والعصور من بعده.

[1] – ابن قطلوبغا: المصدر السابق، ص242– 243.

ثانيا: عوامل انتشار المذهب الحنفي:

لما اشتد الخلاف في زمن الدولة الأموية بين أهل الرأي وأهل الحديث، وكانت الدولة الأموية تدعم في ذلك أهل الحديث، واستمر هذا الخلاف حتى سقوط الأمويين وقيام الدولة العباسية التي أخذت تعتمد الموالي وتقربهم حتى تبلور تيار الحنفية، ولتف حوله الموالي، وأصبح المذهب الرسمي للدولة العباسية والتي أخذت تغدق بالعطاء والهدايا على أهل الرأي فحاول بعض العلماء هذا الاتجاه تأييد وجهة نظر الدولة ودعمها في بروز هذا التيار (الحنفية) ونشوئه وانتشاره ولعل من أهم العوامل التي أدت غلى انتشار هذا المذهب هو تولي القضاة من الحنفية مهام القضاة في الدولة العباسية، فلما تولى أبو يوسف منصب قاضي القضاة عام 170 هـ وهو أقوى العوامل انتشارا المذهب الحنفي لمكانة أبي يوسف وسلطته التنفيذية يوم ذاك فكان المذهب الحنفي، خطوة واسعة في قطع مسافة الشهرة، بما لم يسعد به غيره[1] كما انتشر عن طريق:

1- الطريق الرسمي: حيث انتشر المذهب الحنفي في المناطق التي كان يشملها نفوذا الخلافة العباسية المباشرة وغير المباشرة باعتبار مذهب الخلافة الرسمي، حيث قام القضاة ورجال الدولة وقادة الجند بدور فعال في عملية انتشار المذهب الحنفي لاسيما وأن هؤلاء كانوا مجبرين على تنفيذ أحكام القضاء ومختلف التشريعات الفقهية وفق مذهب الدولة الرسمي[2].

[1] – ابن الكثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، د.ط، ج10، ص134.

[2] – أحمد بن محمد بن نصر الدين النقيب: المذهب الحنفي، مكتبة الرشيد الرياض، ط1، 1422هـ– 2001م، ج2، ص10. خالد الكبير علال: صفحات من تاريخ أهل السنة والجماعة ببغداد، طبع بمطبعة الهوما، الجزائر، ص21.

2- **البعثات الرسمية:** في عهد بني الأغلب كان الأمراء يرسلون كل سنة بعثة إلى بغداد تكلف بتجديد الولاء للخلافة العباسية، وكانت البعثة تكلف إلى جانب ذلك باقتناء نفائس ما يوجد في بغداد وجلب علماء اختصاصيين في سائر العلوم وشراء الكتب[1] أي مساندة الأمراء الأغالبة لهذا المذهب ورجاله باعتباره المذهب الرسمي للدولة العباسية، وبعد ذلك من مظاهر التبعية الاسمية للخلافة العباسية[2].

ورغبة الأمراء أنفسهم في تحجيم انتشار المذهب المالكي والحد من نفوذه، الذي أصبح يمثل عامة الأغالبة، لكي يحدثوا نوعا من التوازن بين القوتين المتمثلة في العامة ومعظم فقهاء المذهب المالكي وبين الطبقتين المتوسطة والخاصة اللتين تعتنقان المذهب الحنفي، ويرجع ذلك إلى المرونة التي تميز بها هذا المذهب، والتي تشبع رغباتهم ومتطلباتهم أمام التشدد الذي تميز به المذهب المالكي ومن أبرز الشخصيات التي ساندت الأغالبة هذا المذهب وانتشاره عبد الله بن غانم الذي درس المذهبين المالكي والحنفي، وقام بتدريسهما معا وكان يحكم بهما، و"أسد بن الفرات" الذي لعب دورا فعالا في نشر أصول هذا المذهب، وسليمان بن عمران، وابن عبدون وغيرهم من الفقهاء والقضاة[3].

3- **الرحلة في طلب العلم والحج:**في بداية حركة الاستيعاب الثقافي والعلمي والديني لثقافة المشرق في المغرب، وبعد عصر الفتح، أخذ طلاب العلم والحجاج يشدون الرحال

---

[1] – من أهم البعثات بعثة الأمير إبراهيم الثاني (261هـ– 289هـ/ 875م–907م) وبعثة زياد الله الثالث (290هـ–296هـ/ 902م– 907م) وذلك بعد أن أفتى الفقهاء بقتال عبد الله الشيعي، وأرسل مع البعثة هدايا للخلافة فيها عشرة مثقال في كل منها عشر مثاقيل. أنظر: ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج، س كولان وليفي بروفسال، ط3، 1983م، ج1، ص137.

[2] – السلاوي: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ط، 1954م، ج1، ص40. نجم الدين الهنتاني: تطور المذهب الحنفي (مجلة التاريخ العربي، المغرب 2000م)، ص314.

[3] – عبد العزيز المجدوب: الصراع المذهبي تحقيق: علي الشلبي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975م، ص95.

إلى المشرق، وكان لهؤلاء مقصدان أو هدفان طلب العلم[1] وأداء فريضة الحج[2] لذلك كانوا يقصدون حواضره الكبرى بمكة المكرمة والمدينة المنورة، وبغداد والكوفة والبصرة، دمشق الشيء الذي ساعد هؤلاء على الأخذ مباشرة من منابع الفكر هناك، والتشيع بآراء المذاهب الفقهية منها آراء أبي حنيفة ورجال مذهبه.

4- **طريقة التجارة:** من سمات الدولة العامية تعدد شعوبها واختلاف أوطانها وتنوع ثقافاتها للتكامل فيما بينها، وقد عبر القرآن على ذلك في قوله تعالى: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير»[3] وفي هذا الإطار تحققت في ظل الدولة الإسلامية حرية الجماعات والأفراد فسمحت بتنقل الأفكار والمنتجات عبر مناطق الدولة وخارجها دون حواجز ولا قيود، فقد كان التاجر ينتقل بين المغرب والمشرق، بحيث هؤلاء التجار لم يكونوا تجار فحسب، بل كان منهم العالم، والرحالة والجغرافي والشاعر، ومن خلال تنقل هؤلاء إلى مناطق مختلفة واختلاطهم بشعوب عديدة، كانت تنتقل معهم، ومن خلالهم تعاليم الشريعة الإسلامية، وآراء الفقهاء، منها آراء الأحناف[4].

5-**التنقل بين المذاهب:** يبدوا أن بعض الرحالة خصوصا العلماء وتماشيا مع الظروف السياسية والمذهبية كانوا ينتقلون بين مذهب وآخر، فيتمذهبون بمذهب وفي الوقت نفسه يأخذون بآراء مذهب آخر[5].

---

[1] – طلب العلم والرحلة إليه كان من أفضل وأهم الأعمال إلى الله، بل هو فرض وواجب بحكم القرآن والسنة قال تعالى: «اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم» سورة العلق، الآية: 1– 5.

[2] – قال تعالى في فرض الحج: «وأذن في الناس ياتوك رجالا وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق» سورة الحج الآية 27.

[3] – سورة الحجرات، الآية 13.

[4] – أحمد اليعقوبي: البلدان، مطبعة ايدن بريل، د.ب، 1981م، ص341.

[5] – القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب الممالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، المملكة المغربية من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ج2، ص475.

ثالثا: انتشار المذهب الحنفي في المشرق الإسلامي:

كان للمذهب الحنفي أسبقية في دخوله إلى المغرب قبل ظهور المذهب المالكي، حيث أقبل الناس عليه في بداية انتشاره خاصة في ظل الخلافة العباسية، لذلك شغل رجالها المناصب العلمية والسياسية في الخلافة العباسية، وأدى هذا إلى انصرافه عن تدوين تراجم رجال أهل المذهب ردحا طويلا من الزمن[1] وعن محاولة انتشاره للقضاء على المذهب المالكي وغيره من المذاهب السنية، كما قال ابن حزم: مذهبان انتشرا في مبدأ أم هما بالرياسة والسلطان.

1-مذهب أبي حنيفة فإنه لما ولي فضاء القضاة أبو يوسف يعقوب صاحب أبي حنيفة كانت القضاة من قبله، فكان لا يولي قضاء البلدان من أقصى المشرق إلى أقصى إفريقيا إلا من أصحابه والمنتهين إليه وإلى مذهبه.

2-مذهب مالك عندنا في بلاد الأندلس فإن يحيى بن يحيى[2] كان مكينا عند السلطات مقبول القول في القضاة، فكان لا يلي قاض في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس صراع إلى الدنيا فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به، وحكي على الدهلوي أنه قال: فبأي مذهب كان أصحابه مشهورين وأسند إليهم القضاء والإفتاء، واشتهرت تصانيفهم في الناس ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في أقطار الأرض، لم يزل ينتشر كل حين، وأي مذهب كان أصحابه كانوا خاملين ولم يولوا القضاء والإفتاء ولم يرغب فيهم الناس الدرس بعد حين.

---

[1] – القرشي الحنفي: الجواهر المضيئة، المصدر السابق، ص49.

[2] – هو أبو محمد يحيى بن يحيى الأندلسي، ويعرف بابن أبي عيسى، سمع مالك ابن أنس وجمع مسائله وكتب سماح بن القاسم من المالك، ثم انصرف إلى المدينة ليسمعه من مالك فوجده عليلا، فأقام بالمدينة إلى أن توفي مالك، وقدم إلى الأندلس قال أحمد بن خالد: بم يعط أحد من أهل العلم بالأندلس منذ دخولها الإسلام من الخطوة وعظم القدر وجلالة الذكر ما أعطيه يحيى بن يحيى، وتوفي سنة 233هـ. أنظر: الابن عبد البر: الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، ج1، ص59.

كان الإمام رحمه الله تعالى صادقا مع الله تعالى في أخذ العلم وبذله، مخلصا لله تعالى في تبليغ الفقه والعلم الناس في كل صقع ومكان، وقد رأينا كيف بارك الله تعالى في عمره وعمله فقد قصده طلاب العلم وشداة الفقه من كل حدب وصوب، فأخذوا من علمه وعبوا من فقه، ثم عادوا إلى بلادهم يعلمون الناس ويفقهونهم، ومن ثم فقد انتشر مذهبه في المشرق من الكوفة إلى سائر العراق وفارس، والأفغان والشام، ومصر والمغرب كلها من شمالها إلى جنوبها من القوقاز والقرم حتى بلغ نسبة عدد المسلمين الذين يتعبدون الله تعالى على مذهبه شطر المسلمين، وأخذت بد دول خلافة وحكومات، فأصبح مذهب الخلافة العباسية من أيام هارون الرشيد وكان مذهب آل الليث والسلاجقة والدول الغزنوية[1].

ذكر الشيخ عبد الوهاب الحافظ رحمه الله تعالى: أن الإفتاء استمر بالشام بسبعمائة سنة للمذهب الحنفي، حتى جاء المفتي الحالي وهو شافعي المذهب، كما قال المحدث الفقيه مسعود بن شيبة في "التعليم" والفقيه المحدث الشيخ عبد الرشيد النعماني في تعليقه عليه ولم تزل الخلفاء الراشدين المهديون من آل عباس بن عبد المطلب ذاهبين هذا المذهب، معتقدين لأصوله، عاملين بفروعه، ناصرين لأصحابه، أولهم المنصور والمهدي والرشيد والأمين والمأمون، والمعتصم والواثق والمتوكل والمعتضد، والمقتدر والمطيع والقادر والقائم والمكتفي، وكانوا جميعا من المبرزين في علم الأصول والفروع من أهل النظر والفتيا على مذهب أبي حنيفة، وكذلك سلاطين 'ل ظاهر، وآل سامان، وآل الليث، وآل صغار، وآل سلجوق الذين كانوا ملوك الإسلام وسلاطين الأرض، كانوا على مذهب ابن حنيفة منتمين إليه.

وفي البلاد الإسلامية نشأ المذهب الحنفي بالكوفة موطن الإمام أبي حنيفة، ثم بدأ في الانتشار بالقرن الرابع الهجري، فقد انتشر المذهب الحنفي أولا في العراق وساعده على ذلك عندما تولى أبو يوسف تلميذ –أبي حنيفة– منصب قاضي القضاة في الدولة

[1] – القرشي الحنفي: المصدر السابق، ص70.

العباسية، وكان لذلك أثر كبير في نشر المذهب الحنفي، في أرجاء الدولة العباسية، ولذلك يعتبر كثير من الفقهاء والمؤرخين لتاريخ الفقه الإسلامي أن المهذب الحنفي انتشر في بلاد المشرق بقوة السلطان.

يقول أحمد تيمور باشا: «أصبحت تولية القضاء بيده، فلم يكن يولي ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر إلى أقصى عمل إفريقية الأمن أشار به، وكان لا يولي إلا أصحابه والمنتسبين إلى مذهبه، فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم وفشا المذهب في هذه البلاد فشوا عظيما» وقد ظل المذهب الحنفي مذهبا رسميا للدولة العباسية نحو خمسة قرون، مما كان له أثر أكبر في نمو المذهب ذيوعه وانتشاره[1].

وقد انتشر المذهب الحنفي في بلاد بعيدة ومدن عديدة سوى العراق، فانتشر في بلاد الشام، بحيث لا تكاد تخلو بلد فيه من فقيه حنفي، وربما كان القضاة منهم، إلا أن أكثر العمل، فيها في زمن العبيدين كان على مذهبهم كما انتشر المذهب الحنفي في صنعاء[2] وكان موجودا ومنتشرا في الشرق في خزاستان[3] وسجستان وما وراء النهر، وجرجان، وبعض طبرستان، من إقليم الديلم، وكان غالبا على أهل دبيل[4] من إقليم الرحاب الذي منه الران أذربيجان وموجودا في بعض المدن بلا غلبة، وكان غالبا من أهل القرى من إقليم الجبال، وكثيرا في إقليم خوزستان المسمى قديما الأهواز[5] وكان لهم به فقهاء وأئمة وكبراء.

---

[1] – غاوجي وهبي سليمان: أبو حنيفة النعمان، المرجع السابق، ص346.

[2] – أحمد تيمور باشا: المذاهب الفقهية الأربعة: المرجع السابق، ص60– 61.

[3] – خزاسان: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق: أزذواو قصبة جوين، وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان، وغزنة وسجستان، وترمان وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها وتشمل على العالمين من البلاد. أنظر: الياقوت الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج2، ص3.

[4] – دبيل: بفتح الدال وكسر الباء، مدينة بأرمينية. أنظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، ج2، ص438– 439.

[5] – وهو المسمى الآن بالمحمرة: أنظر: أحمد تيمور باشا: نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، المرجع السابق، ص61.

وكان بإقليم فارس (إيران حاليا) كثير من الحنفية، فلم تكن قصبات السند تخلو من فقهاء حنفية، إلا أن الغلبة كانت في أكثر السنين للظاهرية، وكان القضاء فيهم[1] وكان موجودا بالري، وفي معجم البلدان أن أهل الري كانوا ثلاثة طوائف: شافعية وهم الأقل وحنفية وهم الأكثر والشيعة وهم السواد الأعظم، ثم فني أهل المذهبين، وبقي الشيعة[2] وذكر تغري بردي في "المنهل الصافي" أن ملوك بنجالة بالهند كانوا جميعا حنفية وبالجملة، فقد انتشر في بلاد الفارس والروم، وبلخ، وبخارى وفرغانة وأكثر بلاد الهند وقد ظل منتشرا في بلاد الهند بكثرة عظيمة جدا حتى الآن.

وكان انتشاره بمصر في أوائل الدولة العباسية، وكان أهل مصر لا يعرفون هذا المذهب حتى ولي قضاءها إسماعيل بن اليسع عام 164 هـ الكوفي من قبل المهدي وهو أول قاضي حنفي بمصر، وأول من أدخل إليها المذهب الحنفي ثم نشأ فيها بعد ذلك مدة تمكن العباسيين إلا أن القضاء بها لم يكن مقصورا على الحنفية، بل زاحمة فيها مذهب مالك ومذهب الشافعي، كما زاحماه أيضا على المستوى الشعبي، فكان يتولى القضاء الحنفيون تارة والمالكيون أو الشافعيون تارة أخرى[3] إلى أن استولى العبيديون، وأظهروا مذهب الشيعة الإسماعيلية وولوا القضاء منهم فقوي مذهبهم في الدولة، إلا أنه لم يقض على المذاهب السنية في العبادات، لأن العبيديون كانوا يبيحون للرعية التعبد، كما يشاءون من المذاهب، ثم لما قامت الدولة الأيوبية بمصر وكان سلاطينها شافعية قضوا على التشيع فيها، وأنشئوا المدارس السنية، وكان نور الدين الشهيد حنفيا، فنشر مذهبه ببلاد الشام ومنها كثرت الحنفية في مصر، وقد إليها عدة فقهاء من بلاد المشرق، فبنـــى

[1] – أحمد تيمور باشا: المرجع السابق، ص61.

[2] – ياقوت الحموي: المصدر السابق، ج3، ص117.

[3] – أحمد تيمور باشا: المرجع السابق، ص62.

لهم صلاح الدين الأيوبي المدرسة السيوفية[1] بالقاهرة، ومازال مذهبهم ينشر ويقوي وفقهائهم يكثرون بمصر، وأول من رتب دروسا أربعة للمذاهب الأربعة في مدرسة واحدة هو الصالح نجم الدين أيوب في مدرسة الصالحية[2] بالقاهرة، ثم كثر هذا النوع من المدارس في الدولتين التركية والجركسية.

ثم لما استولى العثمانيون على مصر حصروا القضاء في الحنفية وأصبح المذهب الحنفي مذهب أمراء الدولة وخاصتها، ورغب كثير من أهل العلم فيه لتولي القضاء، إلا أنه لم ينتشر بين أهل الريف والصعيد انتشاره في المدن[3] كما انتشر المذهب الحنفي كثيرا في إفريقية وبلاد المغرب إلى قريب من سنة 400 هـ حتى غلب على جزيرة صقلية سيسليا.

[1] – المدرسة السيوفية: أول وأهم المدارس الفقهاء الحنفية وقفها السلطان صلاح الدين الأيوبي في (572هـ– 716م) وقد وقف المقريزي على كتاب وقفها، ونقل منه "أن هذه المدرسة بالقاهرة وهي من جملة دار الوزير المأمون البطئحي. أنظر: خفاجي أحمد عبد الحميد: المدارس الإسلامية في مصر في العصر الأيوبي ودورها في نشر المذهب السني، جامعة طنطا، 1420 هـ– 1999م، ص111.

[2] – المدرسة الصالحية: في هاذي الحجة من السنة (639هـ– 1241م) شرع الملك نجم الدين أيوب في بناء المدرسة الصالحية وموضعها كان من جملة القصر الكبير الشرقي، وكان الانتهاء من بنائها في السنة 641 هـ– 1243م) وهي أول مدرسة بمصر يعمل بها دروس للمذاهب الأربعة. أنظر: خفاجي أحمد عبد الحميد: المرجع نفسه، ص122.

[3] – أحمد تيمور باشا: المرجع السابق، ص60.

رابعا: أشهر علماء المذهب الحنفي:

كان لعلماء المذهب الحنفي دور كبير في تطوير المذهب وانتشاره ومن بينهم نذكر علماء النصف الأول من القرن الثالث حتى القرن السادس:

عيسى بن أبان:

من علماء النصف الأول من القرن الثالث هو أبو موسى عيسى ابن أبان بن صدقة القاضي الحنفي كان من أصحاب الحديث، فقيه العراق، تلميذ محمد بن الحسن وقاضي البصرة، وله كتاب "خبز لواحد" و"إثبات القياس" وكتاب "الحج"، وقال محمد بن سماعة كان عيسى ابن أبان حسن الوجه وكان يصلي معنا وكنت أدعوه إلى محمد بن الحسن وقال أبو حازم القاضي ما رأيت لأهل بغداد أكثر حديثا من عيسى وبشير بن الوليد ومات بالبصرة في المحرم سنة 221 هـ[1].

محمد بن سماعة:

من علماء النصف الأول من القرن الثالث فهو قاضي، بغداد، العلامة، أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال بن وكيع التميمي الكوفي ولد سنة 130 هـ، أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف ومحمد بن الحسن، والحسن بن زياد، وولى القضاء للمأمون ببغداد بعد موت يوسف بن الإمام أبي يوسف، ثم استعفى لما ضعف بصره وهو من الحفاظ الثقات بين تلاميذه: أبو جعفر، أحمد بن أبي عمران البغدادي، شيخ الطحاوي، أبو بكر بن محمد القمي، أبو علي، عبد الله بن جعفر الرازي، توفي 233 هـ، فيكون قد عمر مئة وثلاث سنين، من مصنفاته: أدب القاضي، المحاضر والسجلات،كتب النوادر عن أبي يوسف ومحمد[2].

---

[1] – اللكنوي الهندي: الفوائد البهية، المصدر السابق، ص151. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج11، ص157، القرشي الحنبلي: الجواهر المضيئة، المصدر السابق، ص401.

[2] – القرشي الحنبلي: المصدر نفسه، ج2، ص58– 59، اللكنوي الهندي: المصدر نفسه، ص170– 171.

إبراهيم بن رستم المروزي:

مؤلف كتاب "النوادر" للحنفية تفقه على أسد البجلي وروى عن محمد بن الحسن وسمع من مالك وغيره[1] وروى عنه: أحمد بن حنبل وقال يحيى: هو ثقة، كان إبراهيم بن رستم من أهل كرمان، ثم نزل مرو، ثم سكة الدباغين فاختلف إليه الناس، وعرض عليه القضاء فلم يقبل، توفي إبراهيم بنيسابور[2] كما نجد علماء المذهب الحنفي، في النصف الثاني من القرن الثالث وهم:

أبو بكر الجصاف:

العلامة شيخ الحنفية أبو بكر، أحمد بن عمرو بن مصير الشيباني، الفقه الحنفي[3]، مصنف كتاب الجيل وكتاب الأوقاف وهو مشهور متداول وكتاب الشروط الكبير وكتاب أحكام الوقوف وغيرها، توفي في بغداد وسنة إحدى وستين ومائتين عن عمر يناهز ثمانين سنة[4].

محمد بن شجاع الثلجي:

الفقيه أحد الأعلام أبو عبد الله البغدادي الحنفي ويعرف بابن الثلجي، سمع من: ابن عليه ووكيع وأبي أسامة وطبقتهم. وتلا على: اليزيدي وأخذ الحروف عن يحيى بن آدم والفقه عن الحسن بن زياد وبرع، وكان من بحور العلم، روى عنه: يعقوب بن شيبة وحفيده وعبد الله بن أحمد بن ثابت وعدة[5].

---

[1] – الحسن الحجوي: المرجع السابق، ج3، ص90.

[2] – بن محمد الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412 هـ– 1992م، ج10، ص235– 236.

[3] – الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج13، ص124.

[4] – الحسن الحجوي: المرجع نفسه، ص91.

[5] – الذهبي: المصدر السابق، ج12، ص380.

القاضي أحمد بن أبي عمران:

قاضي مصر مؤلف كتاب "الحجج" تفقه بمحمد بن سماعة وأخذ عنه أبو جعفر الطحاوي المحدث الشهير، توفي سنة 280 هـ كذا في اللغوي وفي حسن المحاضرة سنة خمس وثمانين[1].

القاضي أبو حازم:

عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي أبو حازم أصله من البصرة أخذ الفقه عن بكير العمي وتفقه عليه أبو جعفر الطحوي، ولي قضاء الشام والكوفة والكرخ من بغداد، مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين، وله كتاب "المحاضر والسجلات" وكتاب "أدب القاضي"، وكتاب "الفرائض" وكان ورعا عالما بمذهب أبي حنيفة وبالفرائض والحساب والقسمة والجبر والمقابلة والحساب الدور وغامض الوصايا والمناسخات، وله شعر جيد في مملوكة كانت لقلبه مالكة[2].

ومن علماء النصف الأول من القرن الرابع نجد:

أبو جعفر الطحاوي:

إمام جليل ولد تسع وعشرين ومائتين، وتفقه على المزني تلميذ الشافعي، خاله ثم أحمد بن أبي حمران وأبي حازم وغيرهم كان شافعيا ثم بدل مذهبه وصار حنفيا، كان إماما في الفقه والحديث وقال صاحب الفوائد البهية فإن له درجة عالية خالف بها صاحب المذهب في كثير من الفروع والأصول فهو من محاسن أهل المائة الثالثة له تاريخ مهم وأحكام القرآن واختلاف العلماء ومعاني الآثار والشروط وغيرها من الكتب المفيدة، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة[3].

---

[1] – الحسن الحجوي: المرجع السابق، ص92.

[2] – ابن قطلوبغا: تاج التراجم في طبقات الحنفية، المصدر السابق، ص11. القرشي الحنبلي: المصدر السابق، ج3، ص26.

[3] – الحسن الحجوي: المرجع نفسه، ص92– 93.

أبو منصور الماتريدي:

محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي أمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين، تفقه على ابن بكر أحمد الجوزجاني، وتفقه عليه الحكيم القاضي إسحاق بن محمد السمرقندي[1]، وله كتاب "التوحيد"، و"التأويلات" في تفسير القرآن الكريم، الذي اشتهر باسم "تأويلات أهل السنة"، كما له كتب عديدة في الرد على المعتزلة والشيعة مثل: رد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي، ورد الإمامة لبعض الروافض ورد وعيد الفساق، ورد أوائل الأدلة...الخ[2]، مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة وسنة وفاته قريبة من سنة وفاة الأشعري[3].

أبو الحسن الكرخي:

أحد أئمة الحنفية المشهورين ولد سنة ستين ومائتين، وسكن بغداد ودرس فقه أبي حنيفة وانتهت إليه رئاسة أصحابه في البلاد، وكان متعبدا كثير الصلاة والصوم صبورا على الفقر، عزوفا عما في أيدي الناس، وكان مع ذلك رأسا في الاعتزال، وقد سمع الحديث من إسماعيل بن إسحاق القاضي، مؤلف المختصر وشرح الجامعين الكبير والصغير لمحمد بن الحسن، توفي سنة أربعين وثلاثمائة[4].

ومن علماء المذهب الحنفي، في النصف الثاني من القرن الرابع: نذكر:

أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص (305- 370هـ/ 917- 980 م):

أحمد بن علي المكني بأبي الرازي الجصاص الحنفي والرازي نسبة إلى الري، والجصاص نسبة إلى العمل بالجص، درس الفقه على كبار الحنفية في عصره، كأبي الحسن الكرخي، وأبي سهل الزجاج، وأبي سعيد البردعي، وموسى بن نصر الرازي، كان

[1] – الحسن الحجوي: المرجع نفسه، ص92- 93.

[2] – اللكنوي الهندي: المصدر نفسه، ص190. ابن قطلبوغا: المصدر السابق، ص249.

[3] – الحسن الحجوي: المرجع نفسه، ص93.

[4] – الحسن الحجوي: المرجع نفسه، ص93.

زاهدا ورعا، جمع إلى العلم الإصلاح والتقوى، وكان جادا في طلب العلم، حيث خرج من بغداد إلى الأهواز، ثم إلى نيسابور، ثم استقى به المقام في بغداد، يدرس ويفقه الناس فانتفع به خلق كثير، منهم أبو عبد الله جرجاني، وأبو الحسن الزعفراني[1].

له مؤلفات عدة منها: الفصول في الأصول الشهير بأصول الجصاص، أحكام القرآن، شرح مختصر الكرخي، شرح مختصر الطحاوي، شرح الجامع الصغير، شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، وشرح الأسماء الحسني، كتاب جواب السائل، توفي ببغداد في ذي الحجة سنة سبعين وثلاثة مئة، وله خمس وستون سنة[2].

أبو الليث السمرقندي:

هو أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب السمرقندي، الفقيه الحنفي (33 هـ- 373 هـ) الإمام، الفقيه، المحدث، الزاهد، الملقب بغمام الهدى، صاحب تفسير القرآن الكريم الذي سقاه بـ"بحر العلوم" وله كتاب في التصوف الإسلامي باسم "بستان عارفين" وكتاب "تنبيه الغافلين"بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين، ومن أهم شيوخه محمد بن الفضل بن أشرف البخاري ووالده محمد بن إبراهيم الثوزي، والفقيه أبو جعفر الهندواني، ولازمه وعليه تخرج، ومحمد بن الفضل البلخي والخليل بن أحمد، لقاضيو غيرهم كثير، ومن روى منه: أبو بكر محمد بن عبد الرحمان الترمذي وغيره، وفاته، قال الإمام الذهبي فقلت وفاته من خط القاضي شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الحق أيده الله في حمادى الآخرة سنة خمس وسبعين وثلاث مئة، مات ببلخ وقال الأدنروي: توفي سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة.

[1] – اللكنوي الهندي: المصدر نفسه، ص27. القرشي الحنبلي: المصدر السابق، ص84.

[2] – عبد الرحمان السيوطي: طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، ط1، مكتبة وهبة، 1379هـ- 1976م، ص05. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، المصدر السابق، ج3، ص71.

أبو عبد الله يوسف بن محمد الجرجاني:

مؤلف خزانة الأكمل في ست مجلدات أحاطت بجل مصنفات الحنفية، توفي سنة 398 أي ثمان وتسعين وثلاثمائة[1].

ومن علماء النصف الأول من القرن الخامس نجد العالم **أبو الحسن القدوري ت 428هـ:**

أبو الحسين، أحمد بن محمد بن احمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي، المعروف بالقدوري، انتهت إليه رياسة الحنفية بالعراق، وكان حسن العبارة في النظر، وسمع الحديث، وكانت ولادته سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، وتوفي يوم الأحد الخامس من رجب سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ببغداد، دفن بجنب أبي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي، رحمهما الله تعالى[2].

أبو زيد الدبوسي:

عبد الله بن عمر بن عيسر، أبو زيد: أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود، كان فقيها باحثا، نسبته إلى دبوسية (بين بخاري وسمرقند) ووفاته في بخاري، عن 63 سنة. له "تأسيس النظر" في ما اختلف به الفقهاء أبو حنيفة وصاحباه ومالك الشافعي، و"الأسرار" و"تقويم الأدلة" و"الأمد الأقصى"[3]. كذلك الفقيه شمي الأئمة الحلواني.

أحمد بن سهل السرخسي:

محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، فقيه أصولي، حنفي، ينسب إلى سرخس، بلده قديمة من بلاد خراسان. أخذ الفقه والأصول عن شمس الأئمة الحلواني. وبلغ منزلة رفيعة، عده ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل، كان عالما

---

[1] – الحسن الحجوي: المرجع السابق، ص94.

[2] – أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ج1، دار صادر، بيروت، 1398هـ – 1978م، ص78– 79.

[3] – أبي بكر بن خلكان: المصدر نفسه، ص410.

عاملا ناصحا للحكام. سجنه الخاقان بسبب نصحه له. فقد أملى كتاب المبسوط وهو أكبر كتاب في الفقه الحنفي، مطبوع في ثلاثين جزءا وهو سجين، كما أملى شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن، وله شرح مختصر الطحاوي، وله في أصول الفقه كتاب من أكبر كتب الأصول عند الحنيفة، ويعرف بأصول السرخسي، توفي 490 هـ الذي يعد من علماء النصف الثاني من القرن الخامس، وكذلك الفقيه فجر الإسلام البزدوي ت 482 هـ وأبو اليسر البزدوي ت 482هـ.

ومن بين علماء القرن السادس نجد كل من: **علاء الدين السمرقندي، وعلاء الدين الكلساني، والمرغيتاني.**

علاء الدين السمرقندي:

محمد بن أحمد السمرقندي هو علاء الدين شمس النظر محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي، يكنى بأبي بكر وقد كني بأبي منصور والغالب الأول وهو شيخ كبير فاضل، جليل القدر، فقيه، أصولي تفقه على أبي المعين، ميمون المكحولي، وعلى الصدرين البزدويين، أبي اليسر، وأبي العسر، وتفقهت عليه ابنته فاطمة زوجة "صاحب البدائع" التي حفظت "تحفته" وهو أستاذ صاحب البدائع "علاء الدين" أبي بكر بن مسعود الكاساني، اختلف في تاريخ وفاته على عدة أقوال أرجحها أنه توفي سنة 539 هـ من مصنفاته "تحفة الفقهاء" و"مختلف الرواية" و"ميزان الأصول في نتائج العقول" المطول والمختصر[1].

[1] – ابن قطلوبغا: تاج التراجم في طبقات الحنفية، المصدر السابق، ص206، 211. اللكنوي الهندي: الفوائد البهية، المصدر السابق، ص260.

خامسا: مراحل تطور المذهب الحنفي:

لقد مر المذهب الحنفي منذ نشأته حتى نهاية الخلافة العباسية إلى مرحلتين أو طورين:

مرحلة تأسيس المذهب ونشأته (120 – 204هـ):

وهذه المرحلة تبدأ من عهد الإمام أبي حنيفة حتى وفاة الحسن بن زياد اللؤلؤي (ت 204 هـ) أحد كبار تلامذته ويعني بتلك المرحلة مرحلة تأسيس المذهب وقيامه، ووضع أصوله وإرساء قواعده، والتي على أساسها يتم استنباط الأحكام، وتخريج الفروع، وقد تم ذلك على يد الإمام نفسه، وبإرشاد منه، كما رجح ذلك أبو زهرة[1].

مع مشاركة كبار تلامذته حيث كان لأبي حنيفة رحمه الله طريقة فريدة في التدريس تقوم على المحاورة والمناظرة في المسائل الفقهية حتى يستقر الرأي على حكم. وحينئذ يأمر أبا يوسف بتدوينه[2]. يقول الموفق ابن المكي رحمه الله مبينا طريقة أبي حنيفة في تدريس أصحابه: «فوضع أبو حنيفة مذهبه شوري بينهم، لم يستبد فيه بنفسه دونهم، اجتهادا منه في الدين ومبالغة في النصيحة لله ورسوله والمؤمنين، فكان يلقي مسألة مسألة يقلبهم ويسمع ما عندهم، ويقول ما عنده، ويناظرهم شهرا أو أكثر من ذلك حتى يستقر أحد الأقوال فيها، ثم يثبتها القاضي أبو يوسف في الأصول حتى أثبت الأصول كلها» وبناء على ذلك فإن تلاميذ أبي حنيفة كانوا مشاركين في تأسيس هذا البناء الفقهي، ولم يكونوا مجرد مستمعين، مسلمين لما يطرح عليهم، ولم يكن أبو يوسف وحده هو الذي يقوم بتدوين ما استقر عليه الرأي. بل كان يوجد في حلقة أبي حنيفة عشرة يقومون

[1] – أبو زهرة: أبو حنيفة حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص363– 364.

[2] – عبد الكريم زيدان: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ط10، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة القدس،ة بغداد، 1408هـ/ 1988م، ص157.

بالتدوين على رأسهم الأربعة الكبار: أبو يوسف محمد بن الحسن، زفر بن الهذيل، الحسن بن زياد[1].

ولقد قام هؤلاء الأصحاب، خاصة الصحابيين أبا يوسف ومحمد بن الحسن بعد وفاة شيخهم بجهود كبيرة في تطوير المذهب وتنقيحه، فقاموا بتنقيح تلك الآراء التي اعتمدوا على عهد شيخهم، وأعادوا النظر فيها، وراجعوها في ضوءها استجد من أدلة وما حصل من تغير في حياة الناس ومشاكلهم، ولذا وجدنا أن أبا يوسف ومحمد قدر تراجعا عن كثير من الآراء التي اعتمدها إمامهم لما اطلعنا على ما عند أهل الحجاز، وكان من آثار ذلك أن خالفوا إمامهم في جملة من المسائل الأصلية والفرعية، ومع ذلك فهم مجتهدون ومنتسبون إلى الإمام، لأنهم اعتمدوا قواعده، وساروا على طريقته في الاجتهاد، ولذلك دونت آراؤهم مع آراء أبي حنيفة، وعد الجميع مذهبا للحنيفة، بل أحيانا تكون الفتوى عندهم على رأي أبي حنيفة، وأحيانا على رأي الصحابيين أو غيرهما[2].

المرحلة الثانية: التوسع والنمو والانتشار (204- 710هـ):

وتبدأ هذه المرحلة من وفاة الإمام الحسن بن زياد (204هـ/1310م) وتنتهي بوفاة الإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ت 710 هـ صاحب المتن المشهور (كنز الدقائق)، وهذا يعني أن ابتداء هذه المرحلة كان من بدايات القرن الثالث الهجري، حتى نهاية القرن السابع الهجري، وقد مثلت هذه المرحلة أزهى وأغنى المراحل التي مر بها الفقه الحنفي، من حيث التوسع والانتشار ومن حيث توسع اجتهاداته، وتطور آرائه فقد ظهر في بداية هذه المرحلة طبقة المشايخ أو كبار علماء المذهب الذين بذلوا جهودا ضخمة في تحرير المذهب، وتحديد مصطلحاته، وبيان أصول الترجيح والتخريج،

[1] – محمد إبراهيم أحمد علي: المذهب عند الحنفية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، د.ط، ص48.

[2] – محمد إبراهيم أحمد علي: المرجع نفسه، ص49– 50.

وكانت كتب محمد بن الحسن أو ما اصطلح على تسميتها بكتب ظاهر الرواية في الممثل الأول للمذهب والناطق بآرائه وأقواله[1].

كما نشطت حركة التأليف والتدوين، وطرقت شتى الأبواب والمسائل الفقهية، وتعرضت لبيان رأي المذهب فيما استجد من نوازل وقضايا في تلك المرحلة، فظهرت المتون أو المختصرات، كمختصر الطحاوي (ت 321 هـ) والكرخي (ت 340 هـ)، والقدوري (ت 428 هـ)، وبداية المتبدي للمرغيناتي (ت 593 هـ)، وغيرها. كما ظهرت الشروح والمطولات كالمبسوط السرخسي (ت 490 هـ)، وبدائع الضائع للكاساني (ت 587 هـ)، والهداية للمرغيناتي، وغيرها، كما ظهرت كتب الفتاوي والنوازل، كنوازل السمرقندي (ت 373- 375 هـ)، وفتواي الحلواني (ت 448 هـ)، وفتاوي الصدر الشهيد (ت 536 هـ) وفتاوي قاضيخان (ت 592 ت)، وغير ذلك كثير من المصنفات والمدونات التي تعد بحق ثروة علمية ضخمة من التراث الحنفي، خلفتها تلك المرحلة النشطة من تاريخ المذهب الحنفي، وظهر في تلك المرحلة أيضا، وتحديدا في القرن الرابع الهجري نوع آخر من التأليف عند الحنفية، وهو ما يعرف بالتأصيل الحديثي للمذهب، كما تشير إلى ذلك مصنفات الإمام الطحاوي الحديثية، كشرح معاني الآثار، ومشكل الآثار[2].

وأخلص في الأخير أن بفضل كثرة تلاميذ أبي حنيفة وتابعيهم استطاعوا أن ينشروا المذهب الحنفي، في مختلف البلاد الإسلامية ذات أعراف مختلفة ومتعددة وتطويره في مختلف المجالات حتى أصبح المذهب الحنفي، المذهب الرسمي للدولة العباسية.

[1] – محمد إبراهيم أحمد علي: المرجع السابق، ص62.

[2] – أحمد سعيد حوى: المرجع السابق، ص106.

خـــاتمـــة

خاتمة:

من خلال تناولي لموضوع تطور المذهب الحنفي في العصر العباسي ومن خلال اطلاعي على المصادر والمراجع المتخصصة حول هذا الموضوع توصلت إلى النتائج التالية:

– أبا حنيفة مؤسس هذا المذهب، حيث فرج على الناس بمذهب جديد، فيه حرية العقل واستعمال الرأي والقياس، وقد تميز بمقدرة فائقة الاستنباط، فأحدثت أفكاره تيارا استقطب الكثير من المؤيدين له.

– يعتبر المذهب الحنفي مذهب فقهي إسلامي من مذاهب أهل السنة الأربعة ينسب إلى النعمان بن ثابت.

– قامت الدولة العباسية بتقريب أصحاب الرأي من الموالي، وأصبح هذا المذهب هو المذهب الرسمي للدولة العباسية.

– أخذت الدولة العباسية تفقد العطايا والهدايا على أهل الرأي، فانساق بعض علماء هذا الاتجاه وراء الدولة العباسية، مؤيدا وداعما لها، وساعد ذلك على انتشار هذا المذهب، وتثبيت أركانه.

– حاول العباسيون إضفاء طابع ديني على دولتهم، فقربوا العلماء، وجعلوا القضاء بيد أهل الرأي، من أهل العراق، حتى ولي تلميذ أبي حنيفة أبو يوسف القضاء، فكان للمذهب خطوة واسعة في الشهرة والانتشار.

– الأصول عند المذهب الحنفي هي الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة، والقياس، والاستحسان، والعرف، وأهم مصادر التشريع عندهم هو القياس، حتى تميزوا به عن بقية المذاهب.

– انتشار وتطور المذهب الحنفي يعود إلى كثرة تلاميذ أبي حنيفة وتابعيهم وعنايتهم بنشر آرائه واستنباط علل الأحكام ثم جمع فروع المذهب ووضع القواعد والنظريات التي أجمعت أشتاته كما ارتبط المذهب بأهل السلطة والدولة وهو ما أدى إلى انتشاره.

– تبنى دول إسلامية كثيرة لهذا المذهب حتى فرضته على قضاتها ومدارسها، فصار له ذلك الانتشار الكبير، وقد ابتدأ ذلك بالدولة العباسية، وانتهى بالدولة العثمانية، بالإضافة إلى دولة السلاجقة، والقرنوية، وغيرها.

– بفضل تلامذته وأصحابه استطاعوا تطويره ونشره في مختلف البلاد.

الملاحق

الملحق رقم: 01[1]

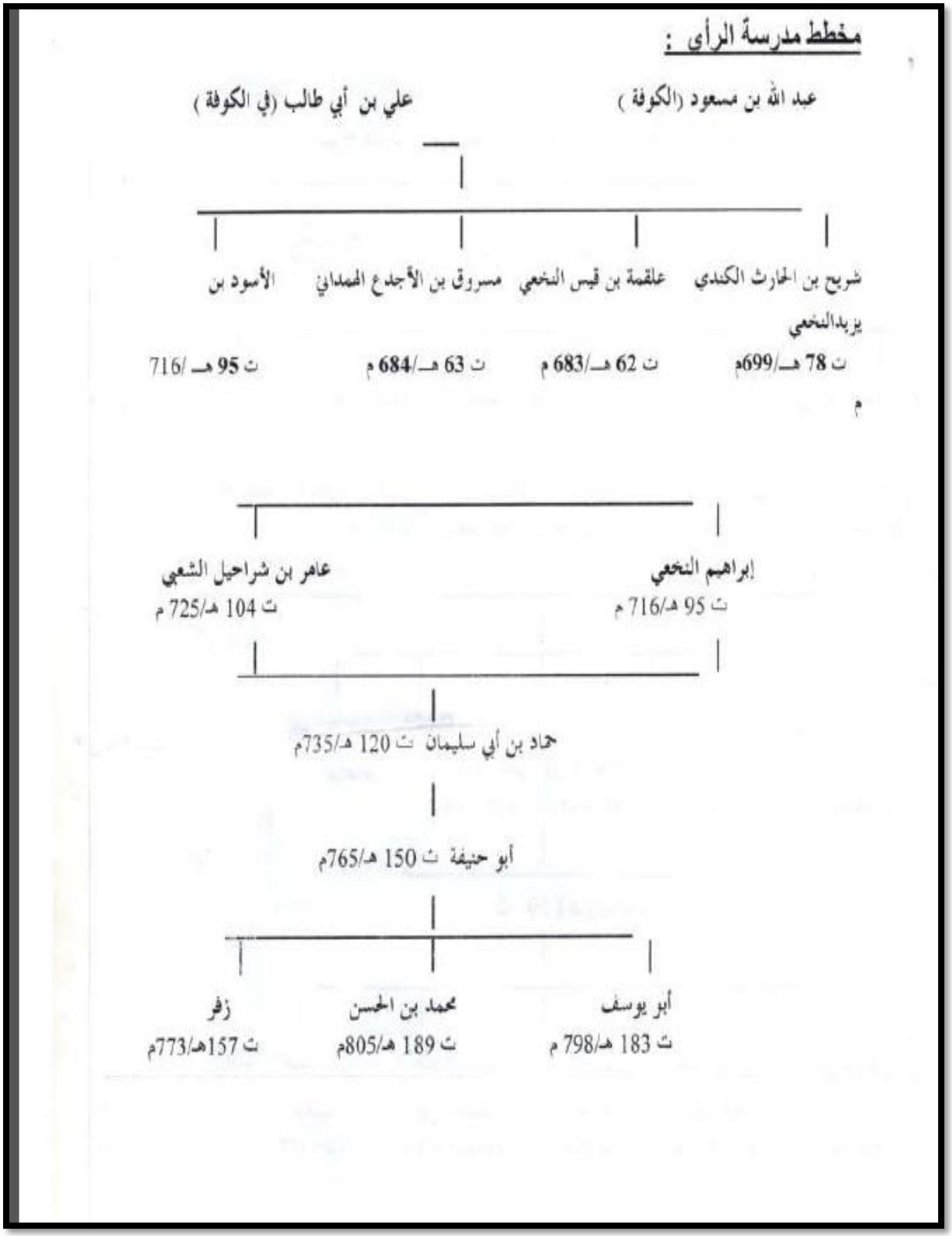

[1] – أحمد أمين: ضحى الإسلام، ج2، ص180.

الملحق رقم: 02[2]

[2] – إنجاز الطالبة وفقا للمصادر والمراجع.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا- المصادر:

القرآن الكريم.

1. 2. بن محمد الجوزي ابو الفرج عبد الرحمان، بن علي بن محمد (510-597هـ/ 1116- 1200م)المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412 هـ- 1992م، ج10.

2. ابن الحجر أحمد بن علي بن الحجر العسقلاني (ت 852هـ/ 1448م): تهذيب التهذيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984م، ج2.

3. ابن خلكان شمس الدين ابو العباس أحمد بن محمد (ت 681هـ/1282م): وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1398هـ- 1978م، ج1.

4. ابن عبد البر ابو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت 463هـ/1070م): الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، ج1.

5. ابن عذارى أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي (ت 695هـ/1295م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج، س كولان وليقي بروفسال، ط3، 1983م، ج1.

6. ابن العماد الحنبلي الدمشقي ابو الفلاح عبد الحي بن احمد (ت 1089هـ/ 1678م): شذرات الذهب في أخبار الذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1408هـ- 1988م، ج2.

7. ابن فرحون القاضي بن إبراهيم بن نور الدين (ت 799هـ/ 1396م): الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، ط1، 1329هـ.

8. ابن قتيبة الدينوري ابو محمد عبد الله بن مسلم (ت276هـ/ 879م): المعارف، تحقيقيق: رضا ومحمد سويمي، دار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1955م.

9. ابن قطلوبغا السودوني ابو الفدا زين الدين قاسم (ت802هـ/ 1474م) : تاج التراجم، تحقيقيق: محمد خير رمضان يوسف، ج1، دار القلم، دمشق، 1413 هـ-1992م، ط1.

10.ابن قيم الجوزية ابو عبد الله محمد بن ابي بكر بن أيوب الدمشقي (ت 751هـ/ 1350م): أعلام الموقعين، تحقيق: طه عبد الرؤوف، دار الجيل، بيروت، ج3.

11.ابن الكثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، د.ط، ج10.

12.ابن النديم ابو الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت 385هـ/ 995م): الفهرست، تحقيق: رضا محمد السويمي، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995م.

13.محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط.

14.الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، بيروت، د.ط، ج11.

15.الذهبي شمس الدين ابو عبد الله محمد بن أحمد (ت748هـ/1282م): سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعلي أو زيد، مؤسسة الرسالة، ط2، 1402هـ- 1982م، ج5.

16.الذهبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، تحقيق: زاهد الكوثري وأبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الهند، ط1، 1366م.

17.السلاوي احمد بن خالد بن محمد النماصري (ت1250هـ/ 1835م): الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ط، 1954م، ج1، ص40.

18.نجم الدين الهنتاني: تطور المذهب الحنفي (مجلة التاريخ العربي، المغرب 2000م).

19.السيوطي جلال الدين عبد الرحمان (ت911هـ/1505م): طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، ط1، مكتبة وهبة، 1379هـ- 1976م. ابن العماد: شذرات الذهب، المصدر السابق، ج3.

20.الشيرازي أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت476هـ/1083م): طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، 1981م.

21.الصميري الحسين بن علي بن محمد بن جعفر (ت436هـ/1405م): أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1405 هـ- 1985م.

22.عبد القادر القرشي بن محمد بن نصر الله القريشي: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، تحقيق: د.عبد الفتاح محمد الحلو، ج3، دار مجر، 1413 هـ- 1993م، ط2.

23.علاء الدين البخاري عبد العزيز بن أحمد بن محمد (ت730هـ/1330م): كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1308 هـ، ج2.

24.عياض القاضي أبو الفضل بن موسى بن عياض (ت544هـ/1149م): ترتيب المدارك وتقريب الممالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، المملكة المغربية من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ج2.

25.الغزي تقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت1010هـ/1601م): الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق: د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1403 هـ- 1983م.

26.الله القرطبي محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ/1272م): الجامع لأحكام القرآن، دار التراث العربي، بيروت، 1967م، ج8.

27.اللكنوى الهندي: القوائد البهية عن بتصحيح السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ط.

28.المسعودي ابن الحسن بن علي (ت346هـ/957م): مروج الذهب ومعادن الجوهر، اعتنى به وراجعه كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1425 هـ-2005م، ج3.

29.ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ/1229م): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ج1، 1397هـ- 1977م.

30.اليعقوبي أحمد ابي يعقوب بن واضح (ت284هـ/897م): البلدان، مطبعة ايدن بريل، 1981م.

ثانيا: المراجع:

1. محمد أبو زهرة: أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت.

2. محمد إبراهيم أحمد علي: المذهب عند الحنفية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، د.ط

3. إلياس دردور: تاريخ الفقه الإسلامي، ط1، بيروت، دار ابن حزم، 1431 هـ-2010م، ج1.

4. تيمور أحمد باشا: المذاهب الفقهية الأربعة، دار الآفاق العربية المكتبة الإسكندرية، ط1، 1421هـ- 2001م.

5. الحارثي ابن الحارث: مسند أبي حنيفة، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

6. الحجوي محمد بن الحسن: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ- 1991م، ج1.

7. حوى أحمد سعيد: المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط1، 1423 هـ- 2002م.

8. الخضري محمد: تاريخ التشريع الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ- 1994م.

9. خفاجي أحمد عبد الحميد: المدارس الإسلامية في مصر في العصر الأيوبي ودورها في نشر المذهب السني، جامعة طنطا، 1420 هـ- 1999م.

10.الزرقا أحمد: الفقه الإسلامي ومدارسه، دار القلم، دمشق، ط1، 1417 هـ- 1995م.

11.زيدان عبد الكريم: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ط10، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة القدس، بغداد، 1408هـ/ 1988م.

12.السباعي مصطفى: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار ابن الحزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1430هـ- 2010م.

13.شبارو عصام محمد: قاضي القضاة في الإسلام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992م.

14.شلبي محمد مصطفى: أصول الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1409 هـ- 1989م.

15.علال خالد الكبير: صفحات من تاريخ أهل السنة والجماعة ببغداد، طبع بمطبعة الهوما، الجزائر.

16.عمر سليمان الأشقر: المدخل إلى الشريعة والفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1425 هـ-2005م، ط1.

17.كامل محمد محمد عويضة: الإمام أبو حنيفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ- 1992م.

18.غاوجي وهبي سليمان: أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط5، 1411هـ/ 1993م.

19.الغرناطي ابن جزي: تقرير الوصول إلى علم الأصول، دار التراث الإسلامي، الجزائر، 1990م.

20.الفيومي شحات حبيب: الأئمة الأربعة، توزيع المكتبة علاء الدين، د.ط.

21.المجدوب عبد العزيز: الصراع المذهبي (تقديم: علي الشلبي، الدار التونسية للنشر، د.ط، تونس، 1975م).

22.محمد سويد: المذاهب الإسلامية الخمسة والمذهب الموحد، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، لبنان، ط2، 1418 هـ- 1997م.

23.النقيب أحمد بن محمد بن نصر الدين: المذهب الحنفي، مكتبة الرشيد الرياض، ط1، 1422هـ- 2001م، ج2، ص10.

24.نجم الدين الهنتاني: المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي، منشورات تبر لزمان، تونس، د.ط، 2004م.

المجلات:

1. الجندي عبد الحليم: أئمة الفقه الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، العدد 138، السنة 1392 هـ- 1972م.

2. خليل عادل إسماعيل: الإمام أبو حنيفة النعمان ومدرسته أصحاب الرأي في العراق، العدد2، 2012م، مجلد 37.

الفهـــارس

أبو إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان: 11، 12

ابو بكر الجصاف: 41

أبو بكر الرازي الجصاص: 43

ابو جعفر الطحاوي: 42

أبو جعفر المنصور: 13

أبو الحسن القدروري: 45

أبو الحسن الكرخي: 43

أبو الحنيفة النعمان: 7، 10، 11، 13، 14، 15، 16، 18، 20، 21، 22، 24، 26، 27، 31، 47

أبو سليمان الجوزجاني: 45

أبو عبد الله بن الحسن الشيباني: 20، 22

ابو ليث السمرقند: 44

ابو منصور الماتريدي: 43

ابوز يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري: 12،8، 21، 26، 35، 47، 48

إبراهيم بن رستم الماروزي: 41

إبراهيم النخعي: 12

إسماعيل بن اليسع الكوفي: 38

الأصبهاني الحسين بن حفص: 26

الحسن البصري: 11

سعيد بن المسيب: 11

علاء الدين السمرقندي: 46

علاء الدين الكساني: 46

عطاء بن أبي رباح: 11، 12

عيسى بن أبان: 40

عمر بن دينار: 12

القاضي أبو خازم: 42

القاضي أحمد بن أبي عمران: 42

محمد بن خالد الحنظلي: 27

محمد بن سماعة: 40

محمد بن شجاع الثلجي: 41

المرغيتاني: 46

هشام بن عروة: 12

هلال بن يحيى: 30

يحيى بن المعين: 28

يحيى بن يحيى الأندلسي: 35

استرباد: 26

اصبهان: 25

بغداد: 6، 7، 12، 32، 33، 41، 44

بلاد ما وراء النهر: 7، 36

جرجان: 36

حرستا: 21

خراسان: 36، 44

دبيل: 36

سجستان: 36

الشام: 21، 36، 41

العراق: 21، 27، 35، 36، 44

الكوفة: 9، 21، 26، 28، 29، 33، 35، 41

مصر: 7، 35، 37، 41

بلاد المغرب: 7

دمشق: 33

إقليم خوزستان: 37

فهرس الموضوعات

صفحة

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة أ- و

مدخل: نشأة المذهب الحنفي 8-9

الفصل الأول: انتشار وتطور المذهب الحنفي في العصر العباسي I (132هـ/232م)

أولا: الإمام أبو حنيفة مؤسس المذهب الحنفي. **11**

ثانيا: أصول المذهب الحنفي. **16**

ثالثا: أبرز رجال المذهب الحنفي. **21**

الفصل الثاني: تطور وانتشار المذهب الحنفي في العصر العباسي II(232- 656 هـ)

أولا: أثر تلاميذ أبو حنيفة في تطوير المذهب الحنفي. **28**

ثانيا: عوامل انتشار المذهب الحنفي. **34**

ثالثا: انتشار المذهب الحنفي في المشرق الإسلامي. **37**

رابعا: أشهر علماء المذهب الحنفي. **42**

خامسا: مراحل تطور المذهب الحنفي. **49**

خاتمة **53**

الملاحق **56**

قائمة المصادر والمراجع **59**

الفهارس

فهرس الأعلام 66
فهرس الأماكن 67
فهرس الموضوعات 68

تم بحمد الله